ركود عميق في المنطقة

2020

انكماش في **الناتج المحلي الإجمالي** بحوالي **-5.7 في المائة**

يتوقف طول فترة الركود على:

- بلدان مجلس التعاون الخليجي
- بلدان الدخل المتوسط العربية
- البلدان العربية المتأثرة بالصراع
- أقل البلدان العربية نمواً

الانتعاش الاقتصادي

أكثر من

180 مليار دولار

2 الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة

ألف. لمحة عامة عن مجموعات البلدان العربية

تزامن وقوع أزمة جائحة كوفيد-19 مع أداء منخفض للنمو في المنطقة. ففي عام 2019، كان النمو في البلدان العربية قد تأثر كثيراً بتباطؤ الطلب العالمي بسبب التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على عدم إبرام اتفاق إنتاج جديد بين دول أوبك+. وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، من 2.3 في المائة في عام 2018 إلى 1.9 في المائة في عام 2019، مع تفاوت في ذلك الانخفاض بين مختلف مجموعات البلدان العربية.

وقد كان عام 2019، بشكل عام، حافلاً بالتحديات بالنسبة لمجموعات البلدان العربية كافة. فمن ناحية اقتصادية، استمر اعتماد البلدان العربية المصدِّرة للنفط على إنتاج النفط والغاز، على الرغم من جهودها الحثيثة لتنويع اقتصاداتها في السنوات الأخيرة. وقد أدت الضغوط الاقتصادية الإضافية على الميزانيات، وارتفاع الديون الخارجية، وزيادة النفقات الاجتماعية إلى تفاقم العجز وتقييد الحيّز المالي. فتزايد تركيز مستوردي النفط العرب على الإصلاحات المالية، ولا سيما تحسين الإدارة الضريبية، وترشيد الرسوم الجمركية، وخفض النفقات العامة من خلال ترشيد النفقات الاجتماعية وإصلاح برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية.

وتباينت طرق تأثير جائحة كوفيد-19 على مجموعات البلدان في المنطقة. فتراجُع الطلب العالمي أدى إلى خفض صادرات البلدان، المصدِّرة للنفط والمستورِدة له، بدرجة كبيرة تكاد تصل إلى النصف. وقد تضرر مصدرو النفط بانخفاض الأسعار نتيجة لتراجُع الطلب وتزايد العرض. وعانى مستوردو النفط من إغلاق الأسواق الأوروبية ومن انكماش التحويلات. وساهم اجتماع هذه العوامل في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى -3 في المائة في عام 2020، مع تفاوتات بين مجموعات البلدان العربية. ومن المتوقع أن ينتعش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 في المائة في عام 2021 نتيجة لحزم الحوافز التي اعتمدتها غالبية الحكومات، وعودة أسعار النفط إلى الارتفاع بعد التوسع النقدي. وقد اعتمدت المصارف المركزية ووزارات المالية في البلدان العربية حزم حوافز تُقدَّر قيمتها بنحو 180 مليار دولار لدعم الفئات المتضررة وللحد من تأثير الوباء[1]. ولكن إذا أخفقت هذه الحزم، فقد يتحقق سيناريو متشائم تخسر تحته المنطقة العربية 5.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2020. غير أن التعافي سيكون أسرع بعض الشيء تحت هذا السيناريو المتشائم، بنسبة 3.5

الرسائل الرئيسية

- تجتمع على المنطقة ظروف الركود الاقتصادي العالمي، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتباطؤ أنشطة النقل والسياحة، وتدابير الإغلاق، ما سوف يغرقها في ركود عميق في عام 2020. وقد يهبط أداء النمو إلى ما دون الصفر، إلى 3- في المائة. بل ولربما يصل الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.7- في المائة إذا ما تدهورت الأوضاع بدرجة أكبر.
- يعتمد الانتعاش في عام 2021 إلى حد كبير على نجاح حزم الحوافز التي تعتمدها بلدان المنطقة، والتي تتجاوز قيمتها 180 مليار دولار، وكذلك على الانتعاش الاقتصادي للبلدان الشريكة وحزم الحوافز المعلنة فيها أيضاً.
- ويتوقف طول فترة الركود على العوامل الخاصة بكل مجموعة من البلدان. فسيرسم اتجاه الطلب على النفط والغاز، وأسعارهما، مسار الانتعاش في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأما بلدان الدخل المتوسط العربية، فانتعاشها مشروط بمدى تفعيل الأنشطة السياحية في أعقاب الجائحة. ويتوقف الاتجاه في البلدان المتأثرة بالصراع على تأثير الجائحة على ديناميات الصراع. وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً العربية، فانتعاشها رهن باستعداد الجهات المانحة والمقترضين لتوجيه المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية.

في المائة في عام 2021 بدلاً من 2.8 في المائة؛ ولكن الفارق بين السيناريوين يبقى أقل من أن يعوض عن خسارة الناتج المحلي الإجمالي.

وتراجُع معدل تضخم أسعار المستهلك في مجموعات البلدان العربية من 6.7 في المائة في عام 2018 إلى 5.4 في المائة في عام 2019، بسبب انخفاض الطلب المحلي في بعض البلدان، والتغيُّرات في الأسعار الدولية للنفط والمواد الخام، والإصلاحات المالية التي نفذتها بعض الدول العربية خلال العامين الماضيين. ويتوقع، في عام 2020، أن تتراجع معدلات التضخم في معظم البلدان العربية بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثير الجائحة على العرض والطلب، قبل أن تعود للارتفاع في عام 2021 بفعل الانتعاش المتوقع في الطلب العالمي والمحلي وتزايُد أسعار النفط الدولية.

باء. بلدان مجلس التعاون الخليجي

تأثير جائحة كوفيد-19 شديد على بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد فاقم الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية من المصاعب الاقتصادية في مجموعة البلدان هذه. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.2 في المائة في عام 2020، قبل أن ينتعش تدريجياً في عام 2021 إذا ما تحققت التوقعات بشأن التحسن في مستويات الطلب العالمي والزيادة في أسعار النفط العالمية. لكن، إذا استمرت الأزمة، فقد تتضاعف الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى -7.1 في المائة.

وقد تزامن وقوع أزمة جائحة كوفيد-19 مع أداء منخفض للنمو في المنطقة. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1.9 في المائة في عام 2018 إلى 0.6 في المائة في عام 2019، نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي على النفط والغاز في النصف الثاني من عام 2019. كما أدى خلافٌ بين الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية في عام 2020 إلى انهيار أسعار النفط، وأوجَد مخزوناً كبيراً في سوق النفط. وتفاقمت الأوضاع من جراء تصعيد الخلاف بين عملاقي إنتاج النفط هذين، فتهاوت أسعار النفط بنسبة 80 في المائة.

المملكة العربية السعودية

-3.3 في المائة

كانت التوقعات تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بنسبة 1.3 في المائة خلال عام 2020، بعد انتعاش تدريجي في قطاع النفط، بما في ذلك تزايد إنتاج النفط الخام بعد زيادة الطاقة الإنتاجية في مصفاة جازان وتَقَدُّم النقاشات مع مجموعة أوبك+. لكن، ومع التطورات العالمية المتصلة بالجائحة وهبوط أسعار النفط، انخفضت توقعات النمو إلى -3.3 في المائة في عام 2020 (-6.8 في المائة تحت السيناريو المتشائم). وقد تسبب الإغلاق في بلدان عديدة في مختلف أنحاء العالم، إلى انخفاض حاد في الطلب العالمي، ولا سيما على منتجات الهيدروكربون. ويمثل النفط أكثر من 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي، وحوالي 70 في المائة من الإيرادات الحكومية، وأكثر من 83 في المائة من إجمالي الصادرات. وتشير الإسقاطات إلى أن عام 2021 سوف يشهد انتعاشاً في النمو بنسبة 1.8 في المائة (3.5 في المائة في السيناريو المتشائم)، تدفعه الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط، وخاصة من الصين، وبحزم التحفيز التي اعتمدتها الحكومة من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة المالية، بقيمة 120 مليار ريال سعودي، للتخفيف من تأثير الوباء على القطاعات المتضررة ودعم مستويات الإنفاق.

وفي الكويت، سيهبط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى -3.1 في المائة في عام 2020 بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعار النفط في النصف الأول من العام (-7.0 في المائة في السيناريو المتشائم). وسيشتد الضغط على الاقتصاد والميزانية العامة من جراء هذا الوضع. كما اتخذ البلد تدابير صارمة ضد الوباء، فتباطأ النشاط الاقتصادي بمجمله، وشمل ذلك إلغاء الرحلات الجوية الذي تأثر به قطاعا السياحة والسفر، وإغلاق مراكز التسوق، وحظر التجمعات ما أثر مباشرة على الأسواق التجارية والمؤسسات الصحية والمطاعم وقطاع التجزئة. ومن المتوقع أن يكون الانتعاش في عام 2021 متواضعاً نسبياً، بنسبة 2.7 في المائة تحت سيناريو خط الأساس، وبنسبة 2.9 في المائة تحت السيناريو المتشائم.

وأما قطر وعُمان، فيتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي فيهما إلى -2.8 و-4.2 في المائة، على التوالي، في عام 2020 (-6.3 و-9.5 في المائة على التوالي تحت السيناريو المتشائم)، وذلك نتيجة لضعف الطلب على الطاقة، ولا سيما الغاز الطبيعي.

الناتج المحلي الإجمالي

الكويت

-3.1 في المائة

وفي قطر، سينتعش النمو تدريجياً في عام 2021 ليحقق معدل 2.4 في المائة (2.2 في المائة تحت السيناريو المتشائم)، مدفوعاً باستعادة الزخم في القطاعين النفطي وغير النفطي. وفي زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، دعمٌ للنمو، إذ تشتمل الرؤية على استراتيجية لتعزيز التنويع الاقتصادي بما يحقق نمواً مستداماً على الأجل الطويل. وستجذب الإصلاحات الاقتصادية والمالية الجديدة الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تضم قانوناً يسمح للأجانب بالملكية الكاملة للمشاريع، وتتضمن إنشاء وكالة لتشجيع الاستثمار من أجل تنسيق أنشطة الترويج للاستثمار والتسويق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وفي عُمان، أشارت التوقعات، قبل انتشار الجائحة، إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، من 0.9 في المائة في عام 2019 إلى 1.7 في المائة في عام 2020، تدفعه زيادة الإنتاج المحلي للنفط، من خلال مشاريع ترمي إلى تلبية طلب المصافي المحلية المتزايد، مثل مشروع توسعة مصفاة صحار. وكان من المتوقع أيضاً أن يتزايد إنتاج الغاز الطبيعي مع وصول حقل خزان إلى كامل طاقته. لكن الجائحة دفعت نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو انخفاض بحوالي -4.2 في المائة في عام 2020 (-9.5 في المائة تحت السيناريو المتشائم)، مع معاناة قطاع النفط أكثر من غيره بسبب انخفاض الطلب العالمي. أعلن البنك المركزي العُماني عن حزمة تحفيز تقضي بضخ السيولة ودعم القطاع الخاص بما قيمته 21 مليار دولار، وبخفض أسعار الفائدة في ضوء هذه السياسة النقدية التيسيرية. ستساعد هذه الإجراءات المعجلة، وكذلك الزيادة التدريجية في الطلب العالمي على النفط، الاقتصاد العُماني على الانتعاش وتحقيق معدل نمو قدره 3.8 في المائة في عام 2021 (3.5 في المائة تحت السيناريو المتشائم).

وفي البحرين، من المتوقع أن ينخفض النمو إلى -3.9 في المائة في عام 2020 (-8.8 في المائة تحت السيناريو المتشائم) بفعل انخفاض الطلب العالمي على النفط. وسيزيد النمو إلى 3.1 في المائة في عام 2021 (2.8 في المائة تحت السيناريو المتشائم). ويُتوقع أن يكون هذا الانتعاش مدفوعاً بتحسن الطلب العالمي بشكل عام، ولا سيما على الألمنيوم، وكذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط، وخصوصاً بعد توسعة مصفاة سترة التي تملكها شركة نفط البحرين (بابكو).

أما بالنسبة إلى ديناميات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، انخفض معدل تضخم أسعار المستهلكين بشكل طفيف إلى 2 في المائة في عام 2019 بسبب ضعف أثر الإصلاحات المالية التي أُجريت في عام 2018، لا سيما إصلاحات ضريبة القيمة المضافة في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي تقريباً. وانخفض معدل التضخم في المملكة العربية السعودية من 2.5 في المائة في عام 2018 إلى 1.8 في المائة في عام 2019، وذلك لانخفاض إيجارات المساكن، التي تمثل حوالي 22 في المائة من الرقم القياسي العام للأسعار، وضعف إصلاحات الدعم التي بدأت في عام 2018. وفي المقابل، ارتفعت معدلات التضخم في عام 2019 إلى 2.5 في المائة في قطر، و2.1 في المائة في الكويت، و3.1 في المائة في البحرين بسبب تزايُد أسعار المواد الغذائية والملابس وارتفاع تكلفة الصحة والتعليم.

قطر وعُمان

-2.8 و-4.2 في المائة

الناتج المحلي الإجمالي

ويتوقع أن ينخفض معدل التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى 0.7 في المائة في عام 2020 بفعل الوباء وانخفاض أسعار النفط العالمية. لكن يُتوقع أن يتغير الاتجاه في عام 2021، مع ارتفاع معدل التضخم إلى 1 في المائة.

وقد أثَّر اتجاه أسعار النفط نحو الهبوط، منذ منتصف عام 2019، على الوضع المالي في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، فانخفض مجموع صادراتها بنسبة 8 في المائة. ولا تزال مجموعة البلدان هذه مصدِّراً صافياً، فبلغ إجمالي الصادرات قيمة 651 مليار دولار في عام 2019، مقابل إجمالي الواردات بقيمة 514 مليار دولار. ومن حيث التركيز الجغرافي للتجارة في عام 2019، ظلت بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي الشريكة التجارية الرئيسية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ استأثرت بما نسبته 52 في المائة من الصادرات وحوالي 44 في المائة من الواردات. وأما

الشكل 1.2 **الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2017-2021**

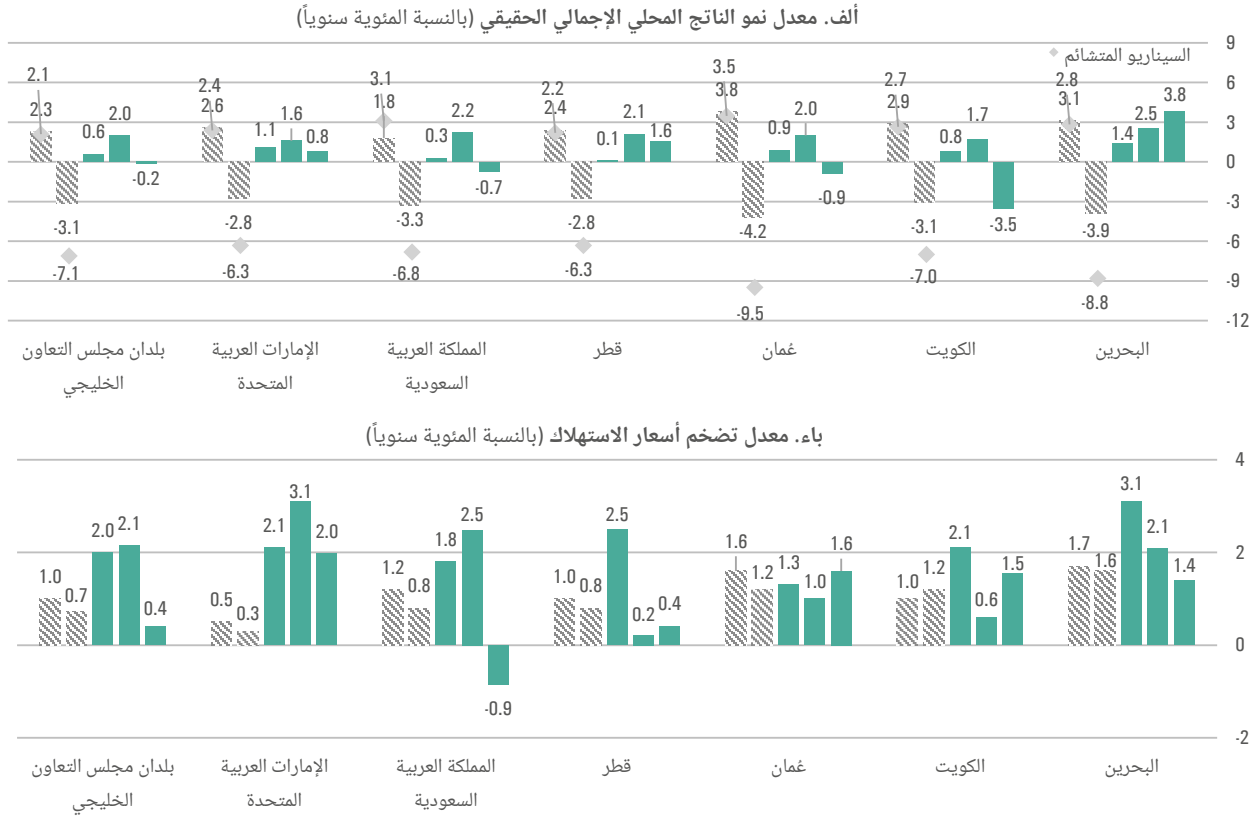

المصادر: تقديرات/توقعات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية؛ DESA, World Economic Situation and Prospects as of mid-2020, World Economic Situation and Prospects 2020؛ بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا.

التجارة البينية في المنطقة في عام 2019، فتزايدت الصادرات بأقل من نقطة مئوية لتبلغ 14 في المائة من إجمالي الصادرات، وكذلك الواردات بأكثر من نقطة مئوية، لتصل إلى 15 في المائة من إجمالي الواردات.

سيكون تأثير جائحة كوفيد-19 كبيراً على بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ تعادل زيادة وارداتها الإجمالية انخفاض صادراتها، ولكن مع فوارق كبيرة بين البلدان. ففي المملكة العربية السعودية، سيتسبب الوباء، في عام 2020، بخفض صافي الواردات وصافي الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 7.5 في المائة، وسينخفض صافي الميزان التجاري إلى 11.3 مليار دولار فقط بعد أن كان 53.3 مليار دولار في عام 2018. وهذا الانخفاض الكبير سيؤثر مباشرة على رصيد الحساب الجاري، حيث يُتوقع أن يبلغ العجز في الناتج المحلي الإجمالي 3.6 في المائة في عام 2020. وستكون الكويت والإمارات العربية المتحدة الأكثر تضرراً، حيث تنخفض صادراتهما بنسبة 8.7 و10.7 في المائة على التوالي في عام 2020. ولكن يتوقع أن يشهد عام 2021 بعض الانتعاش مع عودة حجم السلع المصدّرة إلى مستويات ما قبل الأزمة. وتشير التوقعات إلى أن الواردات ستتزايد في الإمارات العربية المتحدة والكويت خلال عام 2020 مع تراجُعٍ حاد في الفائض التجاري، ولكنها ستنخفض كثيراً في البحرين وعُمان وقطر. وفي المقابل، من المتوقع أن تنخفض الواردات إلى البحرين وعُمان وقطر بما يفوق الانخفاض في الصادرات، ما سيعزز موازينها التجارية.

بلدان مجلس التعاون الخليجي

وفي الأداء المالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي دلالة على شدة اعتمادها على عائدات النفط، التي تعتمد كثيراً على ديناميات تقلب الأسعار. وشهدت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، تقريباً، انخفاضاً كبيراً في إيراداتها المالية. وتسبب عاملان رئيسيان في هذا الوضع، وهما: انخفاض أسعار النفط، وتأخُر تنفيذ الإصلاحات المالية ولا سيما في البحرين وعُمان. وفي المملكة العربية السعودية، انخفض العجز المالي إلى 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، بعد أن كان 4.6 في المائة في عام 2018، وذلك بفضل الإيرادات النفطية المستقرة نسبياً رغم اضطراب سوق النفط في منتصف عام 2019، وكذلك نتيجةً للتعجيل بتنفيذ ضريبة على القيمة المضافة بنسبة 5 في المائة، وبإصلاحات دعم الطاقة. وقد ساهمت هذه التحركات في تثبيت توازن المملكة المالي.

وسُجِّلَ، في البحرين وعُمان والكويت، عجزٌ مالي بحوالي 4.9 و9.2 و2.5 في المائة، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، ما يعكس المصاعب التي تواجهها هذه الاقتصادات منذ عام 2017. فقد تأخرت هذه البلدان في تنفيذ الإصلاحات المالية التي بدأت في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وزادت من نفقاتها الاجتماعية. وعلى العكس من ذلك، سجلت الإمارات العربية المتحدة وقطر فائضا مالياً بحوالي 1.8 و5.1 في المائة، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لزيادة إيرادات الغاز الطبيعي، والارتفاع الكبير في الإيرادات المالية من القطاعات غير النفطية مثل السياحة والخدمات.

وسيكون لانخفاض أسعار النفط تأثير كبير على الوضع المالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2020. وفي المملكة العربية السعودية، يمكن أن يصل العجز المالي إلى 16.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن

يُرجَّح للوضع أن يتحسن في عام 2021، لينخفض العجز إلى 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للزيادات المحتملة في الطلب على النفط وفي الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك إيرادات ضريبة القيمة المضافة وتحسينات أسعار الطاقة.

وسيتراجع الوضع المالي في البحرين وعُمان بدرجة كبيرة، ليصل، على التوالي، إلى 15.7 و17.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020

الشكل 2.2 **الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2017-2021 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

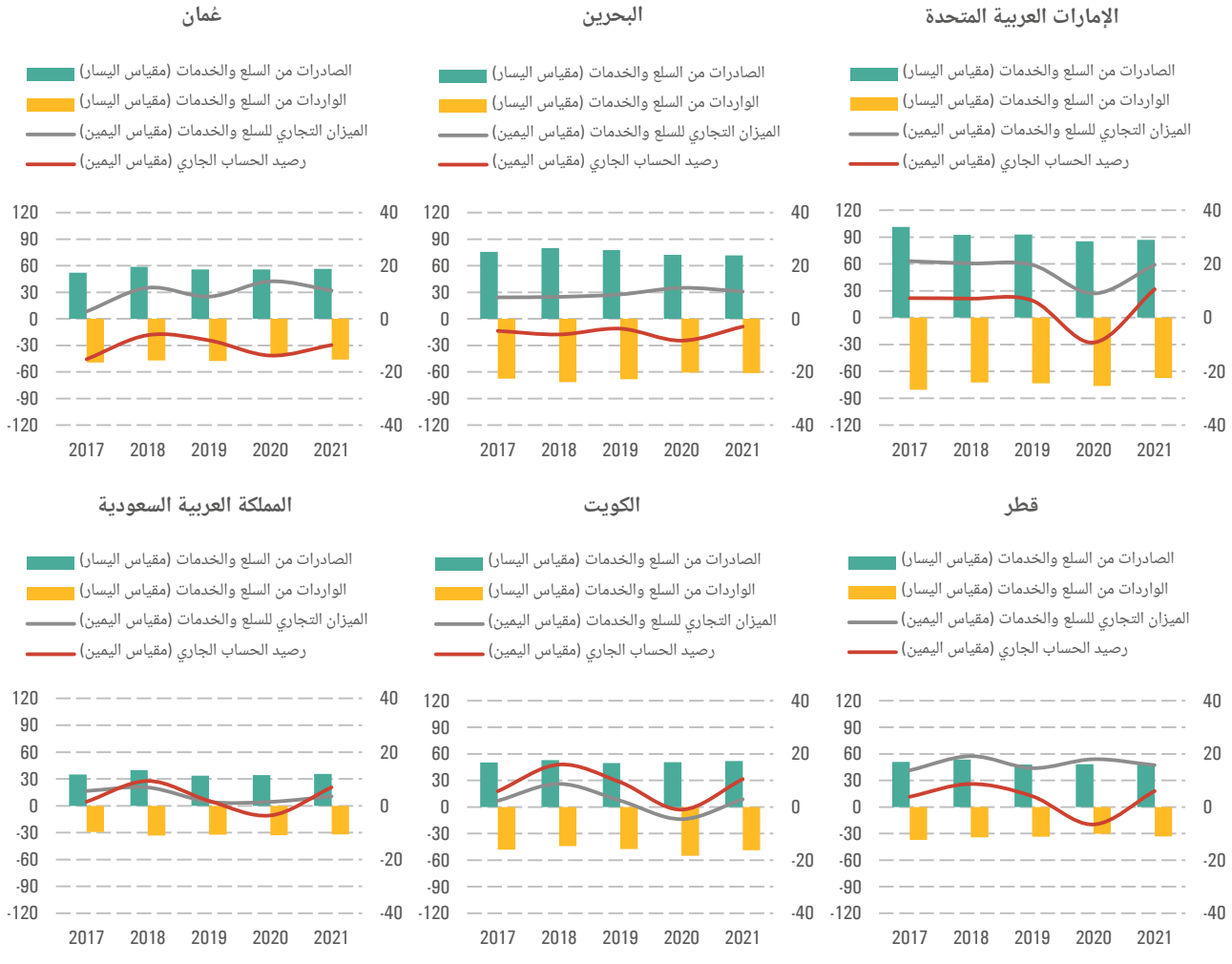

المصادر: تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ و World Economic Situation and Prospects 2020.

قبل أن يشهد تحسناً طفيفاً في عام 2021. وقد عانى هذان البلدان من عجز مالي حاد في العامين الماضيين. وستشهد الإمارات العربية المتحدة عجزاً مالياً طفيفاً بنسبة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، ثم 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، في استمرار للاتجاه نفسه المسجَّل في العامين الماضيين. وستمثل قطر استثناءً في مجموعة البلدان هذه، حيث ستُسجِّل فائضاً مالياً بنسبة 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2020 و2021. ويدعم هذا الوضع المالي المؤاتي وفرة احتياطي الغاز الطبيعي في قطر. وأما الكويت، فيرجَّح

الشكل 3.2 **الأوضاع المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، 2017-2021 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

المصادر: تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ و World Economic Situation and Prospects 2020.

أن يصل فيها العجز إلى 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، لينخفض إلى 4.2 في المائة في عام 2021.

جيم. بلدان الدخل المتوسط العربية

قبل انتشار جائحة كوفيد-19، كانت اقتصادات بلدان الدخل المتوسط تنمو بمتوسط 3.4 في المائة في عام 2019. وكان من المتوقع لهذا المنحى أن يستمر خلال عامَي 2020 و2021، فيبلغ معدل النمو 4.8 و5.8 في المائة خلال هذين العامين على التوالي. لكن الجائحة جاءت بأثرٍ سلبي مزدوج على المنطقة. فأولاً، أثَّر توقف السفر الدولي لعدة أشهر والإغلاق الكلي أو الجزئي تأثيراً كبيراً على قطاع السياحة، وهو أحد أهم القطاعات في المنطقة. وثانياً، تأثر أداء صادرات قطاعات التصنيع بفعل الركود في البلدان الأوروبية، وهي الشريكة التجارية الرئيسية لبلدان الدخل المتوسط العربية. ونتيجة لذلك، يُتوقع لاقتصادات هذه البلدان أن تنكمش بنسبة 3.4 في المائة في عام 2020 تحت سيناريو خط الأساس، وبنسبة 4.5 في المائة تحت السيناريو المتشائم. ويتوقف الانتعاش على التطورات التي سيشهدها العالم، وكذلك على نجاح الحوافز المالية والنقدية التي اعتمدها الشركاء التجاريون للمنطقة. ويُتوقع لاقتصادات بلدان الدخل المتوسط، في عام 2021، أن تسجل معدل نمو بمتوسط قدره 4.1 في المائة (5 في المائة تحت السيناريو المتشائم).

وبتناول كل اقتصاد على حدة، يُتوقع لاقتصاد مصر أن ينكمش بنسبة 1.1 في المائة على الأقل في عام 2020 قبل أن يتعافى بنسبة 6.1 في المائة في عام 2021 (وتحت السيناريو المتشائم، يتوقع للانكماش أن يبلغ نسبة -2.1 في المائة، يليه تعافٍ بنسبة 7.5 في المائة). وتقع هذه التقلبات بعد أداء جيد في عام 2019، عندما نما الاقتصاد بنسبة 5.9 في المائة، مدفوعاً، بالدرجة الأولى، بالسياحة وصناعات استخراج الغاز وتجارة الجملة والتجزئة، والعقارات، والبناء. وقبل انتشار الجائحة، أشارت الإسقاطات إلى نمو الاقتصاد المصري بنسبة 5.7 في المائة في عام 2020، و5 في المائة في عام 2021. وما سيحفز الانتعاش في عام 2021 هو استعادة قطاع السياحة لزخمه بعد الجائحة.

وفي المغرب، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد انكماشاً بنسبة 2.1 في المائة في عام 2020، قبل أن يتعافى بنسبة 2.8 في المائة في عام 2021 (وتحت السيناريو المتشائم، يتوقع للانكماش أن يبلغ نسبة -3.9 في المائة، يليه تعافٍ بنسبة 3.4 في المائة). وكان معدل النمو 2.7 في المائة في عام 2019 بسبب الأداء الجيد للقطاع الزراعي. وقبل أزمة الجائحة، مالت الإسقاطات نحو الإيجابية بشأن الاقتصاد المغربي، مع نمو متوقع بنسبة 3 في المائة في عام 2020، وبنسبة 3.8 في المائة في عام 2021. ولكن الإسقاطات المعدَّلة تشير إلى انكماشٍ في عام 2020، يليه، في عام 2021، انتعاش مدفوع بقطاعي الزراعة والسياحة، وكذلك بزيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية.

وسيشهد الأردن انكماشاً بنسبة 3.6 في المائة في عام 2020، وانتعاشاً بنسبة 3.3 في المائة في عام 2021 (وتحت السيناريو المتشائم، يُتوقع للانكماش أن

تبلغ نسبته -6.7 في المائة، يليه تعافٍ بنسبة 4.1 في المائة). ولا يزال الأردن يواجه تحديات إقليمية كبيرة ناجمة عن الأزمات في العراق والجمهورية العربية السورية المجاورتين، والتدفق الكبير للاجئين، وتعطل سُبُل التجارة، وارتفاع تكاليف الصحة والتعليم. وفي عام 2019، حقق الأردن نمواً متواضعاً بنسبة 0.7 في المائة، وكان من المتوقع له أن يسجل معدل نمو بنسبة 2.2 في المائة في عام 2020، وبنسبة 2 في المائة في عام 2021.

وعلى نحو مماثل، يُتوقع أن يشهد اقتصاد تونس انكماشاً حاداً بنسبة 3.8 في المائة في عام 2020 (وبنسبة -7.1 في المائة تحت السيناريو المتشائم). وقد تأثرت تونس بالركود العميق في بلدان أوروبا، التي تُعَدُّ شريكها التجاري الرئيسي والمصدر الرئيسي للسياحة فيها. ورغم أن التوقعات تشير إلى انتعاش الاقتصاد التونسي بنسبة 3.1 في المائة في عام 2021 (وبنسبة 3.8 في المائة تحت السيناريو المتشائم)، إلا أن ذلك رهن بانتعاش البلدان الشريكة واستئناف الأنشطة السياحية. وكانت تونس، في عام 2019، قد بدأت بجني نتائج الإصلاحات في صناديق المعاشات التقاعدية نفذتها خلال السنوات السابقة، فسجل اقتصادها نمواً بمعدل 1.4 في المائة. وأشارت التوقعات إلى استمرار هذا المنحى في النمو، بمعدل 2 في عام 2020 وبمعدل 3 في المائة في عام 2021.

وأما لبنان، فقد عانى من مصاعب شديدة في عام 2020. فقد برزت تحديات اجتماعية واقتصادية في البلد في عام 2019، وانكمش الاقتصاد بنسبة 1.1 في المائة. ويتوقع لهذه التحديات أن تتفاقم في عام 2020، فينكمش الاقتصاد بنسبة 10.2 في المائة قبل أن يسجل انتعاشاً متواضعاً بنسبة 1.5 في المائة في عام 2021 (وتحت السيناريو المتشائم، يُتوقع لنسبة الانكماش أن تبلغ -19.1 في المائة، يليه تعافٍ بنسبة 1.8 في المائة). وقد نجم هذا الانكماش عن سلسلة من العثرات التي نجمت، بصورة خاصة، عن تراجُع ثقة المؤسسات التجارية وضيق الظروف المالية، وأفضت إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي على نطاق واسع بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر 2019. وتفاقم الوضع في عام 2020 بسبب العجز المزدوج، وارتفاع الدين العام، والعجز عن سداد سندات اليورو على مدى آذار/مارس، ونيسان/أبريل وحزيران/يونيو من هذا العام، وانخفاض قيمة العملة المحلية بدرجة كبيرة (انخفضت قيمة الليرة اللبنانية بأكثر من 200 في المائة إزاء الدولار بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 حزيران/يونيو 2020)، وكذلك فقد تباطأ النشاط الاقتصادي بسبب جائحة كوفيد-19. ويتوقف الانتعاش المتواضع المتوقع في عام 2021 على إجراء إصلاحات هيكلية ناجحة، واستعادة ثقة المجتمع وأصحاب المصلحة الأجانب في المؤسسات اللبنانية، ونجاح التدابير الرامية إلى وقف تدهور العملة المحلية، ونتائج المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي. وحتى وقوع الجائحة، لم يتجاوز معدل النمو المتوقع 0.4 في المائة لعام 2020، و1.4 في المائة لعام 2021. غير أن هذه الأوضاع ازدادت سوءاً بفعل انتشار الفيروس والتخلف عن دفعات تسديد الديون.

وفي الجزائر، وبعد تفشي جائحة كوفيد-19 والانخفاض التاريخي الذي بلغته أسعار النفط في نيسان/أبريل 2020، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 2.1 في المائة في عام 2020، ثم أن ينتعش بنسبة 2.1 في المائة في عام 2021 (وتحت السيناريو المتشائم، يُتوقع للانكماش أن يبلغ نسبة -3.9 في المائة، يليه انتعاش بنسبة 2.6 في

مصر

انكماش بنسبة **1.1 في المائة** في عام **2020** تعافٍ بنسبة **6.1 في المائة** في عام **2021**

المغرب

انكماش بنسبة **2.1 في المائة** في عام **2020** تعافٍ بنسبة **2.8 في المائة** في عام **2021**

الأردن

انكماش بنسبة **3.6 في المائة** في عام **2020** تعافٍ بنسبة **3.3 في المائة** في عام **2021**

تونس

انكماش بنسبة **3.8 في المائة** في عام **2020** تعافٍ بنسبة **3.1 في المائة** في عام **2021**

المائة). وتأتي هذه التطورات في أعقاب اضطرابات عصفت بالبلد في عام 2019، عندما أدت مظاهرات ضخمة إلى رحيل الرئيس بوتفليقة. وبلغ نمو الاقتصاد الجزائري 1.2 في المائة في عام 2019، وكان من المتوقع له أن ينمو بنسبة 2.3 في المائة في عام 2020. غير أن التداعيات السلبية التي عانت منها سوق الهيدروكربونات، والنمو المتواضع في القطاعات الأخرى سيؤديان إلى انكماش الاقتصاد.

ومن المتوقع لمعدلات التضخم في جميع بلدان الدخل المتوسط أن تتراجع أو تستقر في عامي 2020 و2021، باستثناء لبنان. كما يُتوقع أن ينخفض معدل التضخم، في المتوسط، إلى 5.8 في عام 2020، وإلى 5.5 في المائة في عام 2021، بعد أن كان 6.8 في المائة في عام 2019.

وأما في لبنان، فإن تزايد عدم اليقين وتفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما الانخفاض الكبير في قيمة الليرة اللبنانية بشكل كبير، يدفعان نحو ارتفاع تضخم إلى 16.4 في المائة في عام 2020 بعد أن كان 1.4 في المائة في عام 2019، ثم إلى انخفاضه إلى 5.2 في المائة في عام 2021. وقد ازداد الوضع الصعب تعقيداً بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 (الإطار 1.2).

ومعدلات التضخم تحت السيطرة في الأردن والمغرب، حيث يُتوقع، بين عامي 2019 و2020، أن تنخفض في الأردن من 2.3 إلى 1.9 في المائة، وأن تستقر في المغرب عند معدل 1.6 في المائة تقريباً. وفي تونس والجزائر ومصر، من المتوقع أن تسجل معدلات التضخم انخفاضاً كبيراً بعد تنفيذ عدد من الإصلاحات والتدابير الحكومية الرامية إلى السيطرة على ارتفاع الأسعار. وبين عامي 2019 و2020، يُتوقع أن ينخفض معدل التضخم في الجزائر من 5 إلى 2.5 في المائة، وفي مصر من 10.7 إلى 7.6 في المائة، وفي تونس من 6.9 إلى 5.9 في المائة.بلدان الدخل المتوسط العربية مستوردة صافية، باستثناء الجزائر. وقد بلغ إجمالي صادرات المنطقة من السلع 130 مليار دولار في عام 2019، وإجمالي الواردات 223 مليار دولار، وصافي الواردات 93 مليار دولار. وتحسّن الوضع الإجمالي لصافي الصادرات في المنطقة، مدعوماً بالدرجة الأولى بوضع الجزائر، التي بلغ صافي صادراتها 10 مليارات دولار بعد عدة سنوات من العجز التجاري. وحقّقت المنطقة تحسناً عاماً في ميزانها التجاري في عام 2019، غير أنّها لا تزال تسجّل عجزاً كبيراً وتحتاج إلى احتياطيات أجنبية كبيرة جداً لتمويل وارداتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اللجوء إلى الاقتراض، إلا أن ذلك سيضع ضغوطاً إضافية على ماليتها العامة.

ولا تزال البلدان الأوروبية الشريك التجاري الرئيسي لبلدان الدخل المتوسط العربية، حيث يبلغ إجمالي صادراتها 75 مليار دولار ومجموع وارداتها 105 مليارات دولار. وتقيم تونس والجزائر والمغرب علاقات تجارية قوية مع الدول الأوروبية، وخصوصاً مع إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا. وفي عام 2019، تلقت فرنسا وحدها ما يتراوح بين 10 و30 في المائة من صادرات هذه البلدان التي تستورد، بدورها، من الصين بشكل رئيسي. ويصدِّر الأردن ولبنان ومصر بشكل رئيسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية الأخرى، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي والدول المجاورة. فقد تلقّت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، 11 في المائة من صادرات الأردن وحوالي 6 في المائة من صادرات لبنان ومصر في عام 2019، وهذه البلدان تستورد بشكل رئيسي من الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبلدان العربية الأخرى.

لبنان

انكماش **بنسبة 10.2** في المائة في عام **2020** تعافٍ بنسبة **1.5 في المائة** في عام **2021**

الجزائر

انكماش بنسبة **2.1 في المائة** في عام **2020** تعافٍ بنسبة **2.1 في المائة** في عام **2021**

الإطار 1.2 **تقييم آثار الأزمات المتداخلة في لبنان**

قبل 4 آب/أغسطس 2020، كان لبنان يشهد واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخه الحديث. بدأت هذه الأزمة بحراكٍ اجتماعي اندلع في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ثمّ تفاقمت مع إغلاق البلد لشهرين للحدّ من آثار جائحة كوفيد-19، وبلغت ذروتها بعد الانفجار المأساوي الذي وقع في مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 فأصاب بتداعياته الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردّية أصلاً.

وتشير تقديرات التقييم السريع للأضرار الذي أجراه كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى أنّ الانفجار قد أدى إلى النتائج القصيرة الأجل التالية:

- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عامي 2020 و2021 بنسبة تتراوح بين 0.4 و0.6 نقطة مئوية، نتيجة لتدمير مخزون رأس المال المادي؛
- خسارة إضافية قدرها 0.4 نقطة مئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 و1.3 نقطة مئوية في عام 2021، بفعل زيادة تكاليف التجارة والناجمة عن تدمير مرافق مرفأ بيروت.

وأدى ذلك إلى مفاقمة الانخفاضات الحادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتجة عن الأزمة الاقتصادية والمالية المستعرة من قبل وعن تداعيات كوفيد-19. وتشير التقديرات إلى أنّ انفجار مرفأ بيروت أدّى إلى آثار اجتماعية جسيمة أيضاً. ففي عام 2020، بلغت معدلات الفقر 45 في المائة والفقر المدقع 22 في المائة. ومن المتوقع أن يقفز معدل عدد الفقراء من 28 في المائة في عام 2019 إلى 55 في المائة في أيار/مايو 2020، وأن تقابل ذلك زيادة في معدل الفقر المدقع تتراوح من 8 إلى 23 في المائة. وبذلك، يصل العدد الإجمالي للفقراء بين السكان اللبنانيين في عام 2020 إلى 1.1 مليون على أساس الخط الأدنى للفقر و2.7 مليون على أساس الخط الأعلى. وبالنسبة إلى خط الفقر الأعلى، سيزداد عدد الفقراء بحوالي 1.3 مليون إنسان مقارنة بسيناريو النمو المرجعي لعام 2020 (قبل تفشّي كوفيد-19 ووقوع الانفجار). ويقابل ذلك زيادة عدد الفقراء فقراً مدقعاً بحوالي 750,000 إنسان.

ولبنان يسجّل أحد أعلى معدّلات عدم المساواة في توزيع الثروة في المنطقة والعالم، إذ إنّه يحل في المرتبة العشرين عالمياً بمعدل 81.9 في المائة حسب معامل جيني، وأحد أعلى مستويات تركّز أصحاب المليارات مقارنة بعدد السكان. وفي عام 2019، كان أغنى 10 في المائة الأعلى من السكان البالغين يمتلكون 70.6 في المائة، أو ما يعادل 151.4 مليار دولار، من إجمالي الثروات الشخصية المقدَّرة (232.2 مليار دولار) في البلد، ولكن من المتوقع أن تتقلّص هذه الأرقام بشكل كبير في عام 2020.

ولعلّ هذه الأزمة تكون نقطة البداية لتنفيذ إصلاحات اجتماعية وإصلاحات في السياسات تشتد الحاجة إليها، ومنها:

1. إنشاء صندوق وطني للتضامن المجتمعي لمعالجة الأزمة الإنسانية وتقليص فجوة الفقر. ويجب على لبنان الاستفادة من موارده الوافرة، في إطار نظام عادل تكون فيه المسؤولية مشتركة وأكثر إنصافاً، تعزّزه إرادة سياسية حقيقية وقدرة مؤسسية لتحقيق التضامن المجتمعي المنشود. ويجب الاستفادة من صندوق التضامن لتلبية احتياجات أكثر الفئات تعرّضاً للخطر، بمن في ذلك المتضررون من الانفجار، مثل الفقراء والنازحين وكبار السن.
2. الحصول على دعم الجهات المانحة هو ضرورة ملحّة لتعزيز الأمن الغذائي والصحي والنهوض بنُظُم الحماية الاجتماعية. فالمساعدات الأجنبية يمكن أن تؤدي دوراً أساسياً في دعم تنفيذ استجابات فورية، بشرط تخصيصها لتحسين الحصول على الغذاء، والدواء، واستحقاقات البطالة، والسيولة النقدية.
3. إجراء تغييرات جذرية عاجلة، واعتماد آليات تكيُّف متنوّعة لمعالجة الأزمة الراهنة. فعندما تصبح المسؤولية مشتركةً والتضامن المجتمعي حقيقياً، لا سيما بين أغنى 10 في المائة والشرائح الفقيرة، يسهل استيعاب معظم التحديات المرتبطة بالفقر، والحد من آثارها. وفي لبنان، كما في سائر بلدان الدخل المتوسط العربية، تدعو الإسكوا إلى إنشاء صندوق للتضامن المجتمعي للحدّ من الارتفاع المتوقع في الفقر نتيجةً لتفشي جائحة كوفيد-19، والكوارث الطبيعية، أو الكوارث البشرية المنشأ مثل انفجار مرفأ بيروت.
4. تنفيذ الإصلاحات اللازمة على مستوى الحوكمة الاقتصادية، والحد من الأنشطة الرامية فقط إلى تحقيق الريع، وتعزيز الشفافية والمساءلة. فزيادة الشفافية بشأن الدخل والثروة من شأنها أن تمكّن وزارتَي المالية والشؤون الاجتماعية والمؤسسات ذات الصلة من تحسين الأساليب المعتمَدة للتخفيف من آثار الفقر.

المصادر: World Bank, European Union in Lebanon, and United Nations, 2020; and E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.8.

استحوذت التجارة البينية على حصة كبيرة من التبادلات التجارية لبلدان الدخل المتوسط العربية. وتصدِّر المنطقة حوالي 16 في المائة إلى البلدان المجاورة وتستورد نحو 13 في المائة منها. وتشمل التجارة البينية منتجات نفطية وزراعية وغذائية، تمثّل منتجات النفط والغاز الحصة الأكبر منها.

من المتوقع أن يكون للانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط في عام 2020 تأثير إيجابي على الميزان التجاري لبلدان الدخل المتوسط حيث ستنخفض تكاليف الواردات كثيراً. وستنخفض الواردات بدرجة أكبر من الصادرات، ما سيحسن الميزان التجاري والحساب الجاري لمعظم البلدان. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري إلى 38 مليار دولار في عام 2020، والعجز التجاري إلى 58 مليار دولار. وكان رصيد الحساب الجاري قد تدهور في معظم بلدان الدخل المتوسط العربية في عام 2019، مع ارتفاع العجز من 41 مليار دولار في عام 2018 إلى 50 مليار دولار في عام 2019. ويُعزى هذا

الشكل 4.2 **الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان العربية المتوسطة الدخل، 2017-2021**

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية سنوياً)

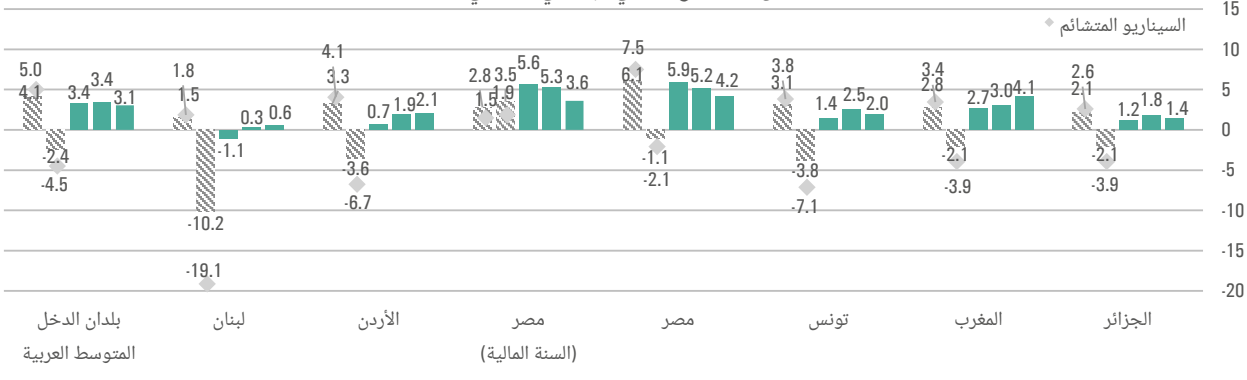

باء. معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية سنوياً)

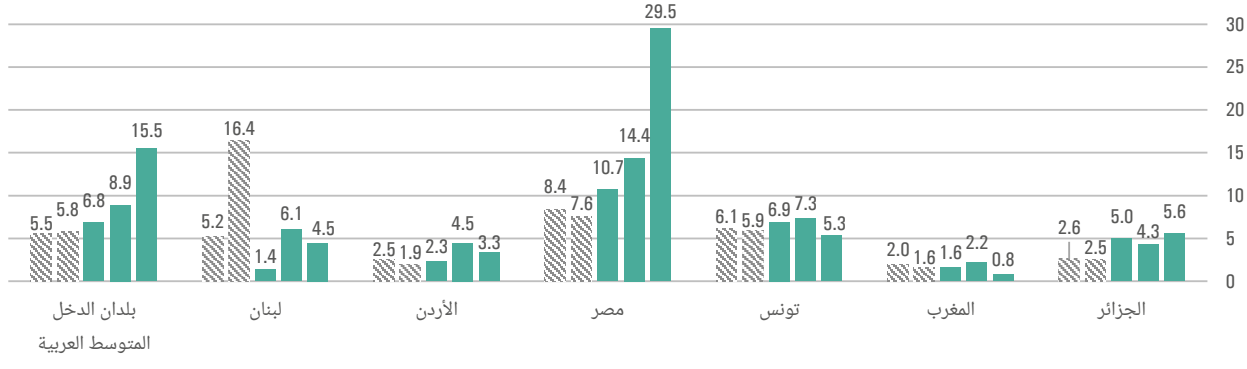

المصادر: تقديرات/توقعات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية؛ و DESA, World Economic Situation and Prospects as of mid-2020, World Economic Situation and Prospects 2020؛ بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا.

الإطار 2.2 نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر: السنة المالية مقابل السنة التقويمية

لغرض المقارنة، يتضمّن الشكل 4.2 ألف حسابات أداء النمو في مصر خلال السنة التقويمية، لتقديم أرقام مجمَّعة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. أمّا عندما تشمل التقديرات الأداء خلال السنة المالية المعتمَدة في مصر (تموز/يوليو إلى حزيران/يونيو)، يُقدَّر معدّل النمو بحوالي 3.5 في المائة للسنة المالية 2019-2020 وبنسبة 2.8 في المائة للسنة المالية 2020-2021. تشهد جميع المنظمات الدولية على حُسن هذا الأداء، ما يجعل مصر من أفضل البلدان أداءً في العالم.

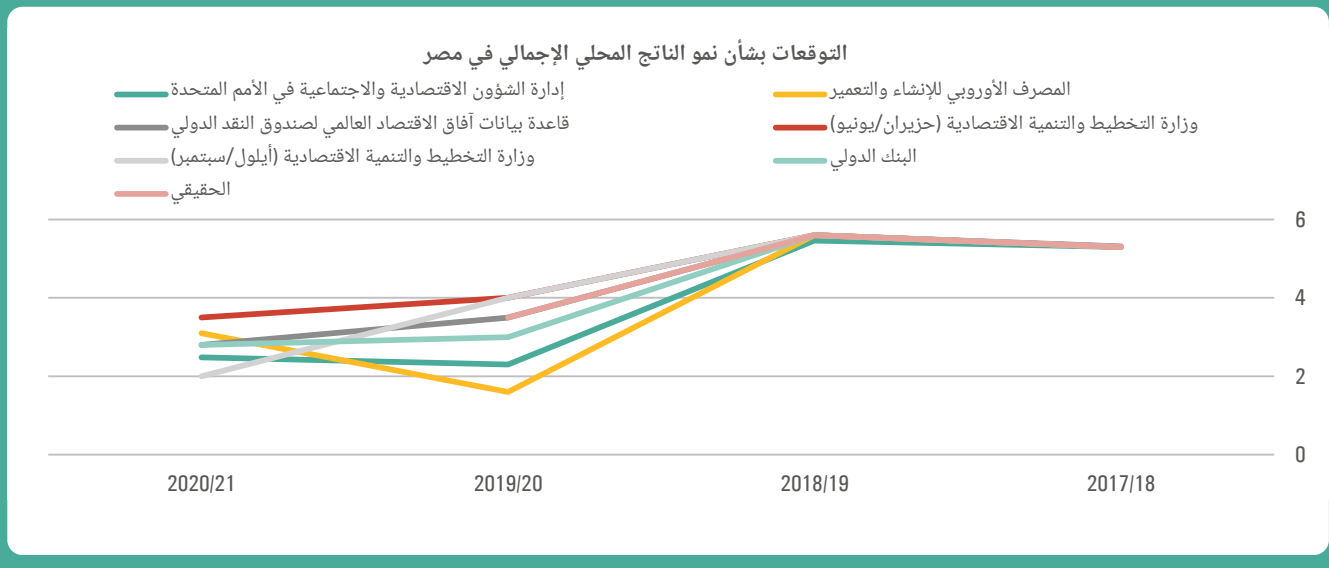

وهذا النجاح ناجمٌ، إلى حد بعيد، عن سياسات تحقيق الاستقرار المنفذة بين عامي 2016 و2019. وقد أدى خفض قيمة الجنيه المصري بنسبة 50 في المائة إلى التخفيف من الاختلالات، ومن ثمّ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية والمساعدة الدولية. وساهم ارتفاع أسعار الفائدة في تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وساعد ذلك على دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي. وخَفَّض التضخم السريع الأجور الحقيقية، فتحسنت القدرة التنافسية للاقتصاد. وانخفضت الواردات وازدهرت السياحة، فتحسَّن رصيد الحساب الجاري.

واستمرت هذه الإنجازات حتى أثناء جائحة كوفيد-19. وازدادت التحويلات بنسبة 11 في المائة في حزيران/يونيو ومجدداً بنسبة 11 في المائة في تموز/يوليو 2020. وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات قناة السويس بمنأى عن آثار الجائحة (انخفضت إيرادات السنة 2020/2019 إلى 5.72 مليار دولار بعد أن كانت تبلغ 5.75 مليار دولار في العام المالي السابق، على الرغم من زيادة الحركة في القناة). والقطاع السياحي هو الوحيد الذي تأثر بشدة، ويُتوقع أن تنخفض إيراداته بنسبة 73 في المائة، ممّا يُتوقّع أن يؤدي إلى انخفاض في معدلات التشغيل بنسبة 14.3 في المائة.

المصدر: استناداً إلى PowerPoint presentation by Arun Jacob, "Economic Briefing COVID-19 and the State of the Egyptian Economy", 14 October 2020.

التدهور بشكل رئيسي إلى زيادة عجز الميزان التجاري من 59 مليار دولار في عام 2018 إلى 63 مليار دولار في عام 2019.

وعلى صعيد كل بلد بمفرده، تمكنت مصر عام 2019 من الحفاظ على عجز منخفض في الحساب الجاري قدره 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً، وذلك بفضل عجزها التجاري المنخفض (حوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وفي عام 2019 كذلك، ازداد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 11 في المائة ليصل إلى 9 مليارات دولار، ما جعل مصر أكبر متلقٍّ للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في ذلك العام. وقد ولّدت السياحة نحو 16 في المائة من دخل البلد. ومن المتوقع أن يواصل أداء القطاع الخارجي تحسّنه في عام 2020، وأن يحقّق الحساب الجاري رصيداً إيجابياً قدره 8.6 مليار دولار (نحو 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مدفوعاً بتحسن في الميزان التجاري، لا سيما بسبب انكماش الاقتصاد، وانخفاض الواردات، والتوقعات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما في قطاعَي النفط والغاز، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والسلع الاستهلاكية، والقطاعات العقارية.

واستفاد الأردن من النمو الاقتصادي الإيجابي في الجمهورية العربية السورية والعراق، ومن استئناف العديد من القطاعات، ما أدى إلى تحسّن الحساب الجاري للبلد في عام 2019. ويُتوقّع أن يستمر هذا التحسّن لغاية عام 2020، حتى يبلغ فائض الحساب الجاري مليار دولار، مدفوعاً بشكل رئيسي بالانخفاض المتوقع في العجز التجاري من 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 28 في المائة في عام 2020.

والحالة في لبنان أكثر تعقيداً ويشوبها عجز مزدوج حاد. في عام 2019، شهد لبنان تباطؤاً في التحويلات المالية، لا سيما في الربع الأخير من العام عندما بدأت المصارف بفرض قيود على رأس المال في عمليات سحب السيولة والتحويلات النقدية، وذلك في ظلّ انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر ومستويات عالية من الديون (حوالي 160 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019). وسجّل لبنان عجزاً كبيراً في الحساب الجاري في عام 2019، بلغ حوالي 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فبعد تفشي جائحة كوفيد-19 وحدوث الركود المتوقّع، من المتوقع أن يشهد البلد انخفاضاً كبيراً في العجز التجاري (من 15 مليار دولار في عام 2019 إلى 12 مليار دولار في عام 2020)، وتحسّناً في وضع الحساب الجاري الذي يُتوقّع أن يتحسن ويبلغ 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 (من 15 مليار دولار في عام 2019 إلى 10 مليارات دولار في عام 2020).

في عام 2019، تفاقم العجز في الحساب الجاري في الجزائر من 17 مليار دولار في عام 2018 إلى 24 مليار دولار في عام 2019، ومن المتوقع أن يصل إلى 32 مليار دولار في عام 2020. ويعزى هذا التدهور بشكل رئيسي إلى تدهور الميزان التجاري. فقد ارتفع العجز التجاري من 15 مليار دولار في عام 2018 إلى 23 مليار دولار في عام 2019، ومن المتوقع أن يرتفع أكثر ليبلغ 25 مليار دولار في عام 2020 نتيجةً للانخفاض الحاد في أسعار النفط وإيرادات الصادرات. ومن المتوقع

مصر

عجز منخفض في الحساب الجاري قدره **2.5 في المائة**

الأردن

انخفاض العجز التجاري من **32 في المائة** عام **2019** إلى **28 في المائة** في عام **2020**

أن تنخفض الصادرات من السلع من 41 مليار دولار في عام 2019 إلى 33 مليار دولار في عام 2020.

وفي المغرب، انخفض عجز الحساب الجاري من 4.1 في المائة في عام 2018 إلى 3.7 في المائة في عام 2019، ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه ليبلغ 1.7 في المائة في عام 2020. وينجم انخفاض مستويات الحسابات الجارية عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة إيرادات القطاع السياحي. كذلك، انخفض عجز الحساب الجاري في تونس بين عامي 2018 و2019 من 10.7 إلى 9.2 في المائة، مدفوعاً أساساً بانخفاض العجز التجاري. ومن المرجّح أن يتحسن هذا الوضع في عام 2020، في ظل التوقعات بأن يؤدي الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة إلى التخفيف من الطلب وتحسين العجز التجاري. ومن المتوقع أن ينخفض الحساب الجاري ليبلغ 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.تشير التوقعات المالية المتعلقة ببلدان الدخل المتوسط العربية لعام 2020 بوضوح إلى تدهور ناجم عن الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وما تسببت به من تراجُع في الإيرادات الحكومية وزيادة في الإنفاق نتيجة لتقديم حزم التحفيز الاقتصادي. فقد أدت الجائحة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي بعد أن فرضت جميع البلدان إغلاقاً كلياً أو جزئياً، فانكمش النمو الاقتصادي وانخفضت الإيرادات الحكومية. كذلك، قدّمت حكومات بلدان الدخل المتوسط حوافز مالية للتخفيف من أثر الفيروس على اقتصاداتها. ولكن، بفعل ضيق الحيّز المالي المتاح لها لتقديم الدعم للاقتصادات، تضع هذه الحزم ضغطاً إضافياً على المالية العامة، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والتسبّب بمزيد من التدهور في الوضع المالي. وتختلف التدابير التي تتخذها بلدان الدخل المتوسط العربية على مستوى السياسات عن تلك التي تتخذها دول مجلس التعاون الخليجي. فقد سمحت معظم بلدان الدخل المتوسط للشركات بتأجيل دفع بعض ما عليها من ضرائب، ولكن بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر، في حين قدّمت بلدان أخرى مبالغ نقدية أو حصصاً غذائية للفقراء والمحرومين. والسياسة النقدية في بلدان الدخل المتوسط العربية مماثلة، إلى حد بعيد، لتلك المعمول بها في بقية العالم، إذ إنها تقوم على التخفيف من متطلبات الاحتياطي النقدي وخفض أسعار الفائدة. وأطلق البنك المركزي المصري برنامجاً لشراء أسهم بقيمة 20 مليار جنيه مصري لدعم البورصة، بينما قدمت المصارف في الأردن وتونس ولبنان قروضاً إضافية بدون فوائد للشركات المتضررة. ومن المتوقع أن يتحسن الوضع المالي في عام 2021، شريطة نجاح هذه التدابير وعودة النشاط الاقتصادي إلى سابق عهده[2].

في الجزائر، ارتفع العجز المالي من 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 9.3 في المائة في عام 2019، ويُعزى ذلك جزئياً إلى زيادة الإنفاق وانخفاض الإيرادات، ولا سيما النفطية. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الوضع في عام 2020، إذ يُتوقع أن يصل العجز المالي إلى 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 نتيجة للانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط العالمي في النصف الأول من العام. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات من 6.5 مليار دولار في عام 2019 إلى 4.4 مليار دولار في عام 2020 (الشكل 6.2). وأعلنت الحكومة الجزائرية عن خطةٍ لخفض النفقات بنسبة 30 في المائة استجابةً لتراجُع الإيرادات بفعل هبوط أسعار النفط، وعن عزمها زيادة الإنفاق على القطاع الصحي، بما في ذلك لشراء المعدات الطبية.

لبنان

تحسن عجز الحساب الجاري
من **25 في المائة** في عام **2019**
إلى **18 في المائة** في عام **2020**

الجزائر

تفاقم عجز الحساب الجاري
من **17 مليار دولار** في عام **2018**
إلى **24 مليار دولار** في عام **2019**
و**32 مليار دولار** في عام **2020**

المغرب

انخفاض عجز الحساب الجاري
من **4.1 في المائة** في عام **2018**
إلى **3.7 في المائة** في عام **2019**
و**1.7 في المائة** في عام **2020**

تونس

انخفاض عجز الحساب الجاري من **10.7**
في عام **2018** إلى **9.2 في المائة**
في عام **2019** و**5.3 في المائة**
في عام **2020**

الشكل 5.2 **الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في البلدان العربية المتوسطة الدخل، 2017-2020 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

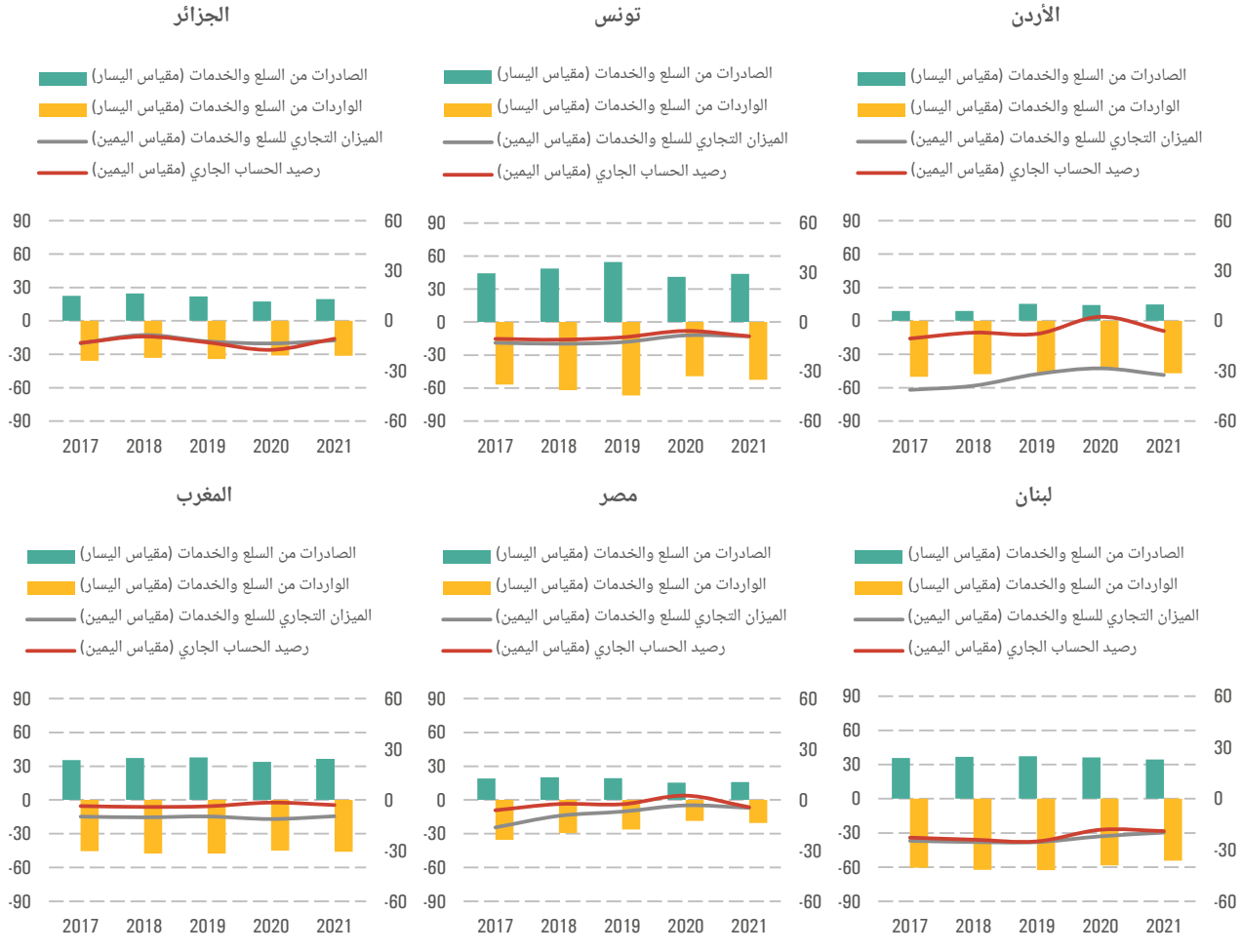

المصادر: تقديرات/توقعات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية؛ DESA, World Economic Situation and Prospects as of mid-2020, World Economic Situation and Prospects 2020؛ بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا.

ومن المرتقَب أن يتحسن الوضع في عام 2021 وأن ينخفض العجز إلى 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مع ظهور بوادر الانتعاش في الاقتصاد العالمي واستئناف الطلب على النفط[3].

في لبنان، انخفض العجز المالي بشكل طفيف بين عامي 2018 و2019، من 9.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.2 في المائة. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا العجز في عام 2020 ليصل إلى 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في وقت

الجزائر

عجز مالي بقدر **18 في المائة** في عام **2020**

يواجه فيه البلد تحديات عديدة. ولا تزال القدرة على تحمُّل الدين تحدياً كبيراً، لا سيما بعد أن تخلفت الحكومة عن سداد سندات اليورو الصادرة عنها خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2020 فبلغت مستويات الدين نحو 159 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وشملت التدابير التي اتخذتها الحكومة اللبنانية للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 تقديم دعم مالي وعيني إلى المصابين، بالتنسيق مع السلطات المحلية. ومن المتوقع أن يتحسن هذا الوضع تحسناً طفيفاً في عام 2021، في ظل توقعات بأن ينخفض العجز المالي إلى 10 في المائة شريطة نجاح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. ويواجه الأردن عدة تحديات اجتماعية واقتصادية يزيد من حدتها العدد الكبير من اللاجئين الوافدين إليه من الجمهورية العربية السورية والعراق. ومن المتوقع أن يتفاقم العجز المالي، الذي انخفض بشكل طفيف بين عامَي 2018 و2019، من 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 7 في المائة في عام 2020، لينخفض مجدداً حتى يبلغ 6 في المائة في عام 2021.

لبنان

عجز مالي بقدر **12 في المائة** في عام **2020**

في مصر، تمكنت الحكومة من زيادة إيراداتها من 989 مليار دولار في عام 2018 إلى 1134 مليار دولار في عام 2019. ونتيجةً لذلك، انخفض العجز المالي من 8.3 في المائة في عام 2018 إلى 7.1 في المائة في عام 2019. وتمكنت الحكومة من خفض مستويات الدين من 95 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 89 في المائة في عام 2019. ومع تفشي الجائحة، زادت الحكومة إنفاقها بدرجة كبيرة، وذلك لتمويل التدابير المتخذة للتخفيف من آثار كوفيد-19. ولذا، من المتوقع أن يرتفع العجز المالي إلى 7.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. كذلك، أنشأت الحكومة صندوقاً خاصاً لدعم قطاع السياحة الذي يساهم بنسبة 12 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 10 في المائة في التشغيل. وفي أيار/مايو 2020، وافق صندوق النقد الدولي على طلبٍ من مصر للحصول على مساعدات بقيمة 2.77 مليار دولار استجابة لكوفيد-19 ودعماً للفئات الأشد تعرضاً للخطر والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، وعلى رأسها قطاع الصحة.

الأردن

عجز مالي بقدر **7 في المائة** في عام **2020**

وفي المغرب، انخفضت الإيرادات الحكومية بنسبة 5 في المائة في عام 2019 والنفقات بنسبة 2 في المائة، مما أدى إلى اتّساع العجز المالي من 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 5.5 في المائة في عام 2019. ومن المتوقع أن يواصل هذا العجز اتّساعه في عام 2020 ليصل إلى 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجةً لزيادة النفقات بنسبة 8 في المائة في عام 2020 (الشكل 6.2). وأنشأت الحكومة صندوقاً خاصاً مموَّلاً ذاتياً ومن تبرّعات معفاة من الضرائب، الهدف منه دعم الهياكل الأساسية الصحية ومساعدة الموظفين المتضررين من الأزمة.

مصر

عجز مالي بقدر **7.8 في المائة** في عام **2020**

وفي تونس، زادت الإيرادات بنسبة 10 في المائة في عام 2019، ترافقها زيادة بنسبة 6 في المائة في النفقات، مما أدى إلى انخفاض العجز المالي من 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 إلى 3.9 في المائة عام 2019. وانخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 76 في المائة عام 2018 إلى 73 في المائة عام 2019. ومع ذلك، نتيجةً لتفشي كوفيد-19، من المتوقع أن تنخفض الإيرادات بنسبة 9 في المائة، وأن تزداد النفقات بنسبة 14 في المائة

الشكل 6.2 **الأوضاع المالية للبلدان العربية المتوسطة الدخل، 2017-2021 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

المصادر: تقديرات/توقعات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية؛ DESA, World Economic Situation and Prospects as of mid-2020, World Economic Situation and Prospects 2020؛ بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا.

للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وبالتالي، من المتوقع أن يرتفع العجز المالي إلى 6.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020. وأنشأت الحكومة صندوقاً لتغطية الإنفاق الرامي إلى التخفيف من آثار الجائحة، وخُصصت نسبة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا الصندوق[4]. وفي نيسان/أبريل 2020، وافق صندوق النقد الدولي على قرض مساعدات طارئة بقيمة 745 مليون دولار دعماً للاستجابة التونسية لكوفيد-19 وتخفيفاً من الضغط على المالية العامة للبلد.

دال. البلدان العربية المتأثرة بالصراع

من المتوقّع أن تشهد اقتصادات البلدان المتأثرة بالصراع، التي تعيش اضطرابات مستمرة، انكماشاً بنسبة 4.2 في المائة عام 2020، وأن تنتعش بنسبة 3.1 في المائة عام 2021 (انكماش نسبته 7.9 في المائة عام 2020 يليه نمو نسبته 3.9 في المائة عام 2021، بحسب السيناريو المتشائم)، بعد نمو اقتصادي متواضع نسبته 1.4 في المائة عام 2019. وقبل تفشّي الجائحة، كان من المتوقع أن تنمو اقتصادات البلدان المتضررة من الصراعات بنسبة 4.5 في المائة عام 2020 و5.2 في المائة عام 2021.

ومن المتوقع أن يكون لهبوط أسعار النفط والاضطرابات الاجتماعية في عام 2020 أثرٌ شديد على الاقتصاد العراقي، الذي يُتوقع أن ينكمش بنسبة 4.7 في المائة عام 2020 قبل أن ينتعش مجدداً بنسبة 4.2 في المائة عام 2021 (انكماش نسبته 8.8 في المائة عام 2020 يليه نمو نسبته 5.2 في المائة عام 2021، بحسب السيناريو المتشائم). وفي عام 2019، استفاد العراق من زيادة إنتاج النفط الخام (بنسبة وصلت إلى 6.3 في المائة) وانتعاش النشاط الاقتصادي غير النفطي، مما

المغرب

عجز مالي بقدر **6.3 في المائة** في عام **2020**

تونس

عجز مالي بقدر **6.8 في المائة** في عام **2020**

أدى إلى نمو اقتصادي قدره 3.2 في المائة عام 2019. وقبل تفشي الجائحة، كان من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عامَي 2020 و2021، وأن يبلغ معدل النمو 4.8 و5.8 في المائة، على التوالي.

قبل الجائحة، كان من المتوقع أن تحقق الجمهورية العربية السورية نمواً بمعدل 3.7 في المائة عام 2020 و3.3 في المائة عام 2021. غير أنّ هذه التوقعات تأثّرت بفعل تفشي الجائحة، وتشير التقديرات المنقّحة الآن إلى أنّ الاقتصاد سينكمش بنسبة 2.2 في المائة في عام 2020 قبل أن يحقق انتعاشاً بسيطاً بنسبة 1.6 في المائة في عام 2021 (انكماش قدره 4.1 في المائة عام 2020 يليه نمو قدره 1.6 في المائة عام 2021، بحسب السيناريو المتشائم). في عام 2019، شهدت أنحاء كثيرة من البلد وضعاً أمنياً مستقراً نسبياً، وزيادة في أنشطة إعادة الإعمار، وعودة تدريجية للنشاط في بعض القطاعات، مثل الزراعة والخدمات. ونما الاقتصاد بمعدل 5.8 في المائة عام 2019.

وفي ضوء التوقّعات بألاّ يصل الصراع إلى نهايته في ليبيا عام 2020، يُتوقع أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5 في المائة عام 2020 (2.8 في المائة

بحسب السيناريو المتشائم)، في حين كان من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.5 في المائة تقريباً، وذلك قبل انتشار الجائحة وتدهور أسعار النفط. ومن المتوقع حدوث انتعاش في عام 2021 مع بلوغ معدل النمو 3.1 في المائة عام 2021 (انكماش نسبته 3.8 في المائة بحسب السيناريو المتشائم). في عام 2019، سجّل الاقتصاد انكماشاً حاداً بنسبة 7.8 في المائة نتيجةً لاحتدام الصراع وعدم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتحاربة.

في اليمن، لا يزال الاقتصاد يعاني من تجزّؤ المؤسسات الوطنية والصراعات المسلحة التي طال أمدها. وفي عام 2020، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 6.2 في المائة (انكماش قدره 11.6 في المائة بحسب السيناريو المتشائم، مقابل 3.6 في المائة قبل كوفيد-19)، وبنسبة 0.3 في المائة عام 2021 (انكماش قدره 0.4 في المائة بحسب السيناريو المتشائم). وفي عام 2019، حقق النمو الاقتصادي ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.7 في المائة، كنتيجة مباشرة للمساعدة المقدمة لميزان المدفوعات من المملكة العربية السعودية، وبفعل الانتعاش التدريجي في إنتاج النفط والغاز.

وفي دولة فلسطين، من المتوقّع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5 في المائة عام 2020 (انكماش قدره 10.3 في المائة بحسب السيناريو المتشائم)، وذلك نتيجةً لآثار كوفيد-19 على المانحين، وفي ضوء الشكوك إزاء حلّ الخلاف بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية بشأن إيرادات التخليص. وقبل انتشار الجائحة، كان من المتوقع للنمو الاقتصادي أن يبلغ 2.6 في المائة في عامي 2020 و2021. ومن المتوقع أن تظهر علامات للتحسن في الاقتصاد الفلسطيني في عام 2021، مع نمو بنسبة 3.1 في المائة تحت سيناريو الأساس و3.8 تحت السيناريو المتشائم، مع بدء اقتصادات البلدان المانحة في الانتعاش واستئناف تدفقات المعونة. وفي عام 2019، نما الاقتصاد بمعدل 1.5 في المائة، وكان السبب الرئيسي لبطء نموه القيود المفروضة على الأعمال التجارية وتدفق رؤوس الأموال والتنقل في ظل الاحتلال الإسرائيلي وانخفاض مستويات المساعدات.

تتشابه تداعيات المشاكل التي يتناولها السيناريو المتشائم على البلدان العربية المتأثرة بالصراع، إذ ستتضاعف الخسارة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي من 4.2 في المائة إلى 7.9 في المائة، مع وقوع أشد الآثار على دولة فلسطين واليمن. وعلى الرغم من أن تعديل التوقعات لعام 2021 بعض الشيء تحت السيناريو المتشائم، فهذا لا يعوض عن الركود الكبير في عام 2020. ومن المتوقع أن تصل معدلات التضخم في البلدان المتأثرة بالصراع إلى 8.8 في المائة، في المتوسط، في عام 2020 وأن تنخفض قليلاً إلى 8.1 في المائة في عام 2021، مع فوارق كبيرة بين البلدان. ومن المتوقع استمرار التضخم المفرط في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن في عام 2020. وبين عامي 2019 و2020، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم من 11 إلى 15.4 في المائة في ليبيا، ومن 13.6 إلى 26.6 في المائة في الجمهورية العربية السورية، ومن 13.4 إلى 21 في المائة في اليمن. وسيشهد كل من دولة فلسطين والعراق ارتفاعاً طفيفاً في معدل

الشكل 7.2 **الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان العربية المتأثرة بالصراع، 2017-2021**

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية سنوياً)

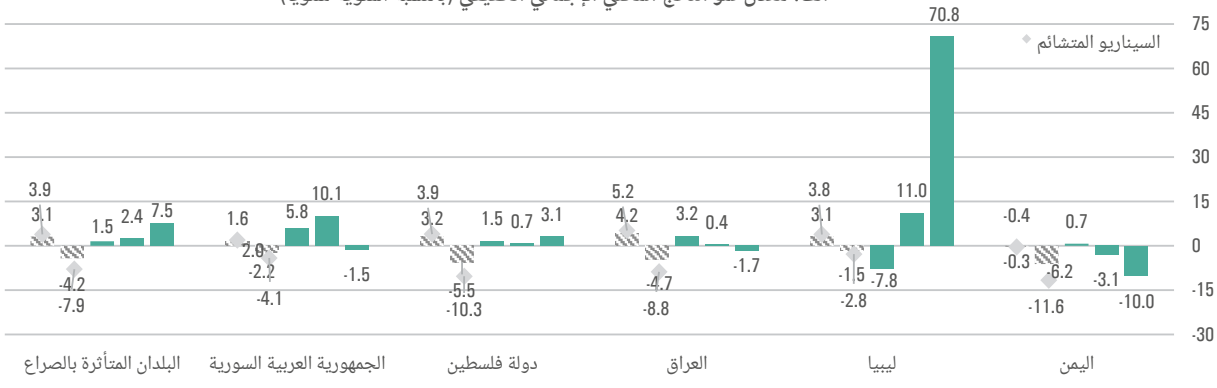

باء. معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية سنوياً)

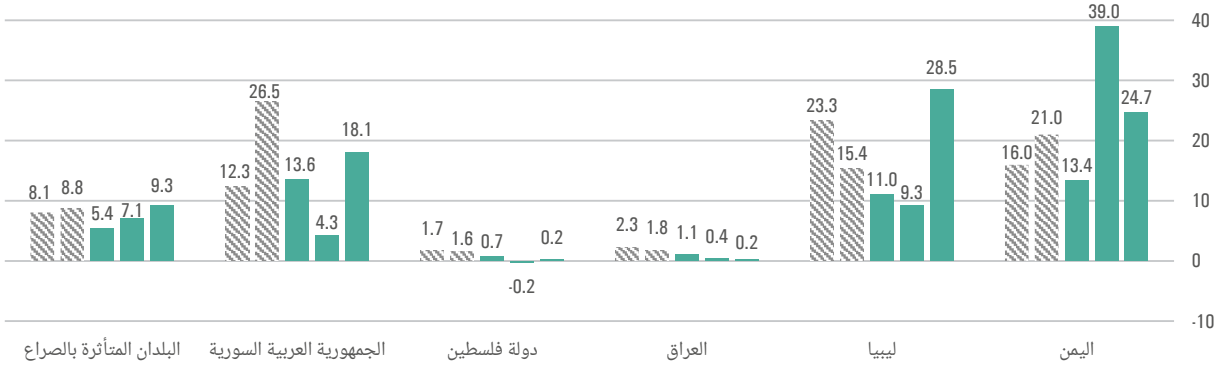

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ DESA, World Economic Situation and Prospects as of mid-2020, World Economic Situation and Prospects 2020؛ بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا.

التضخم، ولكنه سيظل ضمن مستويات منخفضة، فيبلغ 1.6 في دولة فلسطين، و1.8 في المائة في العراق.

ومع عودة إنتاج النفط في ليبيا في عام 2017 وفي العراق في عام 2018، أصبحت الدول العربية المتأثرة بالنزاع مصدِّرة صافية منذ عام 2017. وفي عام 2019، بلغت قيمة إجمالي صادراتها 108 مليارات دولار مقابل 75 مليار دولار من الواردات. وفي عام 2019، بلغت الصادرات من العراق نحو 86 مليار دولار والواردات نحو 39 مليار دولار، في حين بلغت الصادرات من ليبيا 20 مليار دولار وبلغت الواردات 10 مليارات دولار.

وكانت الصين الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية المتأثرة بالصراع، ولا سيما بالنسبة للمنتجات النفطية. وقد ذهب نحو 26 في المائة من الصادرات العراقية

و19 في المائة من الصادرات الليبية إلى الصين. وتصدر الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين واليمن، بصفة رئيسية، إلى بلدان عربية أخرى، ولا سيما البلدان المجاورة والمملكة العربية السعودية. وتشمل هذه الصادرات المنتجات الزراعية والغذائية. وتستورد جميع الدول العربية المتأثرة بالصراع من الصين وتركيا بالدرجة الأولى.

ويؤثر الصراع المستمر على التوازن الخارجي لأنه يقلل الثقة في الأعمال التجارية ويعطل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وتؤدي التحويلات والمعونة الأجنبية دوراً رئيسياً في تمويل الواردات وفي توفير الاحتياطيات الأجنبية. ومن المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار النفط في عام 2020 إلى تحسين الموازين التجارية للجمهورية العربية السورية واليمن، حيث ستنخفض تكلفة وارداتها بشكل كبير. ولكن هذا لن يشكل إلا انفراجاً قصير الأجل، لأن الركود الاقتصادي العالمي ستكون له تداعيات على تزايد معدلات البطالة المحلية وتدفق التحويلات المالية، وسيسهم في ارتفاع مستويات الديون. ومن المرجح أن تكون لهذه العوامل تداعيات طويلة الأجل.

وقد أثرت الاضطرابات الاجتماعية في العراق في عام 2019 على التجارة، ولا سيما الصادرات السلعية. وانخفض الفائض التجاري من 36 مليار دولار في عام 2018 إلى 17 مليار دولار في عام 2019. كما تبين هذا الانخفاض في رصيد الحساب الجاري، الذي تدهور من فائض بنسبة 5.2 في المائة إلى عجز بنسبة 7.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2018 و2019. ومن المرجح أن يتحسن الوضع في الفترة 2020-2021، شريطة استقرار الوضع الأمني، وانتعاش الاقتصاد العالمي، واستئناف الطلب على صادرات النفط.

وفي دولة فلسطين، انخفض عجز الحساب الجاري من 1.7 مليار دولار في عام 2018 إلى 1.4 مليار دولار في عام 2019. ولكل من تدفق المعونة الأجنبية والتحويلات دور هام في تمويل القطاع الخارجي. وفي عام 2019، انخفض عجز الحساب الجاري إلى 9.3 في المائة، في حين بلغ العجز التجاري 37.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ليبيا، استمر إنتاج النفط المتزايد منذ عام 2017 في تأثيره الإيجابي على الميزان التجاري، الذي سجل فائضاً بنسبة 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. ولكن يُرجح لهذا الوضع أن يتغير في عام 2020، حيث سيؤثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط وفي الطلب العالمي سلباً على عائدات الصادرات، ما سيولد عجزاً تجارياً بنسبة 5.8 في المائة. ومن المرجح أن يؤثر هذا العجز على الحساب الجاري، الذي يُتَوَقَّع أن يسجل عجزاً بنسبة 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

وليس لدى البلدان العربية المتأثرة بالنزاع سوى إمكانات محدودة للتصدي للجائحة وللتعامل مع التداعيات المالية للإغلاق العام. حتى منتصف حزيران/

يونيو 2020، كان عدد حالات كوفيد-19 المبلَّغ عنها في هذه البلدان، باستثناء العراق، أقل بكثير من عدد الحالات المبلَّغ عنها في البلدان العربية الأخرى. ولذلك انصب تركيزها على الوقاية من الفيروس واحتوائه، لا لمعالجة تداعياته الاقتصادية. وقد خصصت الحكومات، في البلدان المتأثرة بالصراع، أموالاً لتعزيز القطاع الصحي أو تخطط لزيادة إنفاقها الصحي. وهناك، مثلاً، مداولات بين العراق والمنظمات الدولية المعنية للحصول على المعدات الطبية اللازمة لعلاج الفيروس.

وقد أدى الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط في عام 2020 إلى فرض ضغوط إضافية على المالية العامة للعراق وليبيا، فتفاقم عجزهما المالي وازدادت ديونهما. وفي العراق، تحوّل الميزان المالي من فائض في عام 2018 إلى عجز في عام 2019. ومن المرجَّح أن يرتفع هذا العجز من 3.3 في المائة إلى 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2019 و2020، ثم أن ينخفض إلى 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مع تزايد الطلب العالمي على النفط. وفي ليبيا، ساهم تزايد إنتاج النفط في التخلص من جزء من العجز الحكومي في عام 2019، فانخفض العجز من 9.4 في المائة في عام 2018 إلى 6.9 في المائة في عام 2019.

الشكل 8.2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في البلدان المتأثرة بالصراع، 2017-2021 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

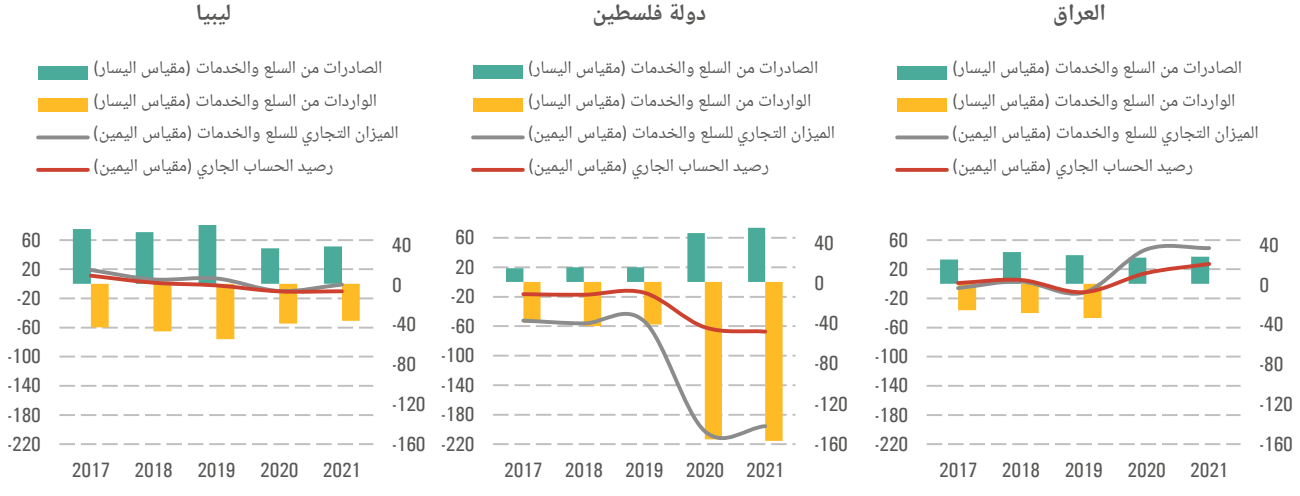

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ DESA, World Economic Situation and Prospects as of mid-2020, World Economic Situation and Prospects 2020؛ بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا.

ومن المرجح أن تزيد حكومة الجمهورية العربية السورية من الإنفاق على أنشطة إعادة الإعمار. ويرجح أن يصل العجز إلى 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، ثم إلى 9.1 في المائة في عام 2021.

الشكل 9.2 **الأوضاع المالية للبلدان العربية المتأثرة بالصراع (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

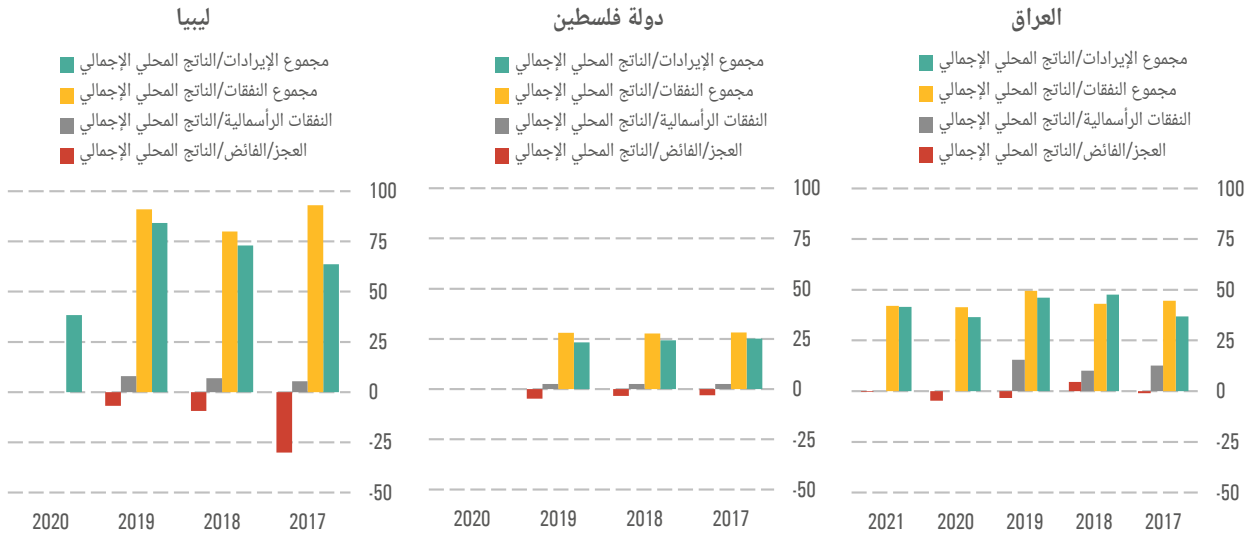

المصادر: تقديرات/توقعات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية؛ DESA, World Economic Situation and Prospects as of mid-2020, World Economic Situation and Prospects 2020؛ بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا.

ملاحظة: ما من نتائج للجمهورية العربية السورية واليمن نظراً إلى عدم توفر أي بيانات بشأنهما.

الإطار 3.2 جائحة كوفيد-19 والصراع والمخاطر

لقد كانت البلدان العربية المتأثرة بالصراع مثقلة بأزمات صحية واقتصادية حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19، وذلك من جراء النزاعات المديدة والاحتلال. وقد تجنبت هذه البلدان، التي كانت معزولة إلى حد كبير عن حركة السفر الدولي، وطأة الفيروس في البداية، بينما كانت بلدان كثيرة في جميع أنحاء العالم تحت إغلاق تام. غير أن عدد الحالات تزايد بشكل حاد خلال ربيع وصيف عام 2020، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، وليبيا.

وتمثل الجائحة تهديداً كبيراً للبلدان المتأثرة بالصراع التي كانت تعاني أصلاً من أزمات إنسانية هي من بين الأسوأ في العالم. وفي كانون الثاني/يناير 2020، كان نحو 80 في المائة من سكان اليمن (24.1 مليون نسمة) بحاجة إلى مساعدات إنسانية، كما كان 11.1 مليون سوري و4.1 مليون عراقي و2.4 مليون فلسطيني و900,000 ليبي بحاجة إلى معونة طارئة. وكانت نُظُم الرعاية الصحية توشك على الانهيار حتى قبل تفشي المرض. وتعاني بعض هذه البلدان من انخفاض كثافة الأطباء (الجمهورية العربية السورية والعراق) بعد أن هاجر عدد كبير منهم، ومن تدمير البنية التحتية الصحية (الجمهورية العربية السورية واليمن)، ومن الاحتلال والحصار (دولة فلسطين). وقد فاقمت الجائحة من محنة أولئك الذين وقعوا في براثن الأزمات الإنسانية، كما تدهورت الأحوال المعيشية للاجئين والنازحين داخلياً بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة. ويواجه قطاع الصحة تحديات متزايدة، كما أن ضمان الأمن المائي بات ضرورة ملحة بدرجة أكبر من أي وقت مضى.

وقد ضربت الجائحة البلدان المتأثرة بالصراع في وقت كانت تعاني فيه أصلاً من سلسلة من التحديات الهيكلية، تشمل: تآكل الإمكانات الاجتماعية والمؤسسية، والحكم الفاسد والمجزأ، والكوارث الواسعة النطاق الناجمة عن أزمة المناخ، وعدم المساواة والحرمان الاجتماعي والاقتصادي. وبالإضافة إلى أزمات إنسانية وأزمات في الخدمات العامة، ساءت الحالة الاقتصادية في هذه البلدان في الأشهر الأخيرة، حيث أطلق الوباء العنان لأزمة اقتصادية عالمية لا مثيل لها منذ الكساد الكبير.

وفي غياب السلام، ما ثمة أمل في الحد من آثار الجائحة في الأجل القصير، ناهيك عن «إعادة البناء على نحو أفضل». وللمجتمع الدولي دور سياسي، إذ يمكنه استخدام نفوذه لحث وإقناع الأطراف الفاعلة في الصراع على الاستجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس 2020 إلى هدنة إنسانية عالمية تساعد على تخفيف حدة الأزمات الإنسانية، على أمل أن تهيئ الهدنة فرصة لحل سياسي مستدام للصراعات الجارية، لا سيما وأن مجلس الأمن أيد هذه الدعوة في القرار 2532 (2020) الصادر في 1 تموز/يوليو 2020.

ويتطلب حل الصراعات ومكافحة الجائحة تحركات عالمية وإقليمية ومحلية سريعة ومنسقة. وبدون تدخل متضافر على هذه المستويات الثلاثة، سيستمر العنف وستتسع رقعة انتشار الوباء، فتتآكل إمكانات الحوكمة، وتتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية المتأثرة بالصراع. ومع تزايد تعقيد الأزمة، ستتفاقم مخاطر العنف، وتمتد آثاره إلى البلدان المجاورة، ما سيقوض القدرة على مواجهة مخاطر أخرى مثل تغيُّر المناخ، وندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، فلا بد من بناء هياكل الحوكمة المحلية والوطنية القادرة على تخفيف الصدمات بمختلف أنواعها، مثل الأوبئة والعنف والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية، فهي إحدى ركائز المصالحة المستدامة وإرساء السلام.

المصدر: "ESCWA, "COVID-19, conflict, and risks in the Arab Region: The need to end hostilities and invest in peace (يصدر قريباً).

هاء. أقل البلدان العربية نمواً

تواجه أقل البلدان العربية نمواً تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة تفاقمت بسبب انتشار جائحة كوفيد-19. وقبل الجائحة، كان من المتوقع لاقتصادات أقل البلدان العربية نمواً أن تنمو بمعدل 0.8 في المائة في عام 2020، وبمعدل 1.6 في المائة في عام 2021. ولكن التوقعات، بعد تعديلها، تشير إلى اتجاه غير مؤات. فمن المتوقع أن ينكمش النمو الاقتصادي بنسبة 3 في المائة في المتوسط في عام 2020 (ويبلغ الانكماش -5.5 في المائة تحت السيناريو المتشائم) قبل أن يستقر في عام 2021. وفي عام 2019، شهد الاقتصاد انكماشاً بمتوسط نسبته 0.6 في المائة، في ثاني سنة على التوالي من النمو السلبي، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى التباطؤ الاقتصادي في السودان، الذي يُعَدُّ أكبر اقتصاد في هذه المجموعة من البلدان. وقد انكمش الاقتصاد السوداني في عام 2019 بما نسبته حوالي 2.5 في المائة. وقد أدى عدم اليقين السياسي في البلد إلى انكماش النمو في قطاع الخدمات، وتراجُع الاستثمارات في قطاعي العقارات والأعمال التجارية، في حين عانت الزراعة من نقص في المدخلات، ولا سيما الوقود. ومن المتوقع أن يشهد عام 2020 مزيداً من الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 3.3 في المائة (ويصل الانكماش إلى -6.2 في المائة تحت السيناريو المتشائم)، قبل أن يركد في عام 2021 بسبب الحالة السياسية، وانخفاض الطلب المحلي، وضعف استثمارات القطاع الخاص.

جيبوتي

معدل نمو بقدر **2 في المائة** في عام **2020**

جيبوتي هي البلد الوحيد من بين أقل البلدان العربية نمواً الذي يتوقع له أن يشهد نمواً اقتصادياً إيجابياً في عام 2020 (بمعدل 2 في المائة تحت سيناريو خط الأساس)، ولكن بمعدل أبطأ مما كان عليه في عام 2019. وتحت السيناريو المتشائم، تشير التصورات إلى انكماش طفيف للاقتصاد في جيبوتي، وذلك بنسبة 0.1 في المائة. وقد كان أداء جيبوتي جيداً في عام 2019، إذ استقر نمو الناتج المحلي الإجمالي عند 6.8 في المائة نتيجة لاستفادة البلد من إنشاء منطقة للتجارة الحرة، ومحطة لتحلية المياه، وبنية تحتية للطرق. وكان من المتوقع تحقيق معدل مماثل في عام 2020 وبعده قبل أزمة الجائحة. وكان تأثير الجائحة معتدلاً على جزر القمر، فبلغت الخسارة في عام 2020 ما نسبته 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و2 في المائة من النمو المتوقع لعام 2021 (انكماش بنسبة 0.9 في المائة، يليه نمو بنسبة 2.5 في المائة تحت السيناريو المتشائم). وكان زخم الزيادة في النمو الاقتصادي قد تباطأ في عام 2019 بسبب تراجُع في قطاعي الزراعة والبنية التحتية، فبلغ معدل النمو الاقتصادي 2.5 في المائة في عام 2019، مقارنة بنسبة 2.8 في المائة في عام 2018.

جزر القمر

انكماش بنسبة **0.5 في المائة** في عام **2020** تعافٍ بنسبة **2 في المائة** في عام **2021**

وكانت البيئة الاقتصادية مستقرة نسبياً في الصومال وموريتانيا. وتشير التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا بلغ ما نسبته 5.1 في المائة في عام 2019، بعد أن كان 3 في المائة في عام 2018، وذلك نتيجة لتطوير قطاع التعدين وازدياد الصادرات من قطاع صيد الأسماك. وقد أثرت الجائحة على التوقعات، فأشارت إلى انكماش في الاقتصاد بنسبة 1.2 في المائة في عام 2020، يليه نمو بنسبة 3.1 في المائة في عام 2021 (انكماش بنسبة 2.2 في المائة في عام 2020، يليه نمو بنسبة 3.8 في المائة في عام 2021 تحت السيناريو

المتشائم). وسجلت الصومال تزايداً في معدل النمو، من 3.1 في المائة في عام 2018 إلى قرابة 3.5 في المائة في عام 2019. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 1 في المائة في عام 2020 قبل أن يتعافى بنسبة 2 في المائة في عام 2021 (انكماش بنسبة 1.9 في المائة في عام 2020، يليه نمو بنسبة 2.5 في المائة في عام 2021 تحت السيناريو المتشائم). ولكن الفوارق الأكبر بين التوقعات وفقاً لسيناريو خط الأساس، وتلك تحت السيناريو المتشائم، كانت في السودان، حيث سيُفضي عام من الركود في 2019 إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 6 في المائة. وسيعدل هذا الإسقاط نزولاً نتيجة للفيضانات المدمرة التي اجتاحت السودان في أيلول/سبتمبر 2020 (الإطار 4.2).

ولا يزال التضخم تحت السيطرة في جميع أقل البلدان العربية نمواً، باستثناء السودان. وفي عام 2019، تراوحت المعدلات بين 1.3 في المائة في الصومال و5.4 في المائة في موريتانيا، ومن المتوقع أن تستقر أو أن ترتفع قليلاً خلال الفترة 2020-2021. وأما السودان، فيُتوقع استمرار التضخم المفرط فيه، لتصل

موريتانيا

انكماش بنسبة **1.2 في المائة** في عام **2020** تعافٍ بنسبة **3.1 في المائة** في عام **2021**

الصومال

انكماش بنسبة **0.5 في المائة** في عام **2020** تعافٍ بنسبة **2 في المائة** في عام **2021**

الإطار 4.2 جائحة كوفيد-19 والصراع والمخاطر

كان الناتج المحلي الإجمالي في السودان، وحتى قبل الفيضان، قد شهد انخفاضاً حاداً يقارب نصف قيمته، من 66.4 مليار دولار في عام 2011 إلى 33.68 مليار دولار في عام 2019. ونتيجة لتدابير الإغلاق المتصلة بجائحة كوفيد19-، من المرجح وقوع انكماش إضافي بنسبة 3.3 في المائة في عام 2020، بعد خسارة بنسبة 2.5 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وهذه الخسارة في النمو تحرم البلد من دخل هو في أشد الحاجة إليه، ما يضطره إلى اللجوء إلى الاقتراض، على الرغم من أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى مستويات لا يمكن تحمُّلها، فبلغت 212 في المائة، ما يجعل السودان من أكثر البلدان مديونية في العالم. وبسبب الاختلال الهيكلي في الميزان التجاري، تواصل الصادرات تراجُعها بمعدل 10 في المائة سنوياً منذ عام 2013، وتنخفض الواردات بما متوسطه 8 في المائة سنوياً.

الخريطة 1: 29 آب/أغسطس 2019

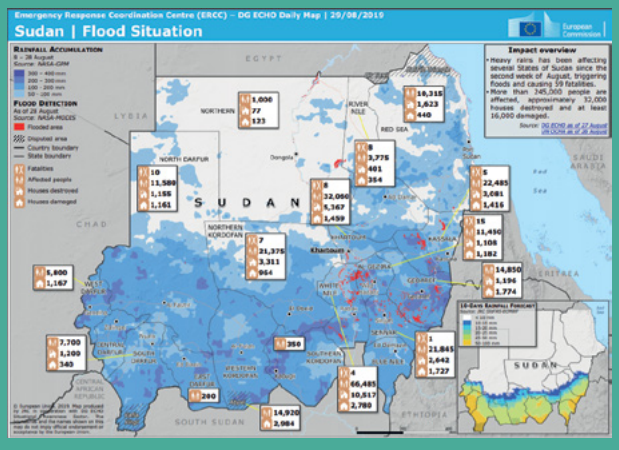

الخريطة 2: 21 آب/أغسطس 2020

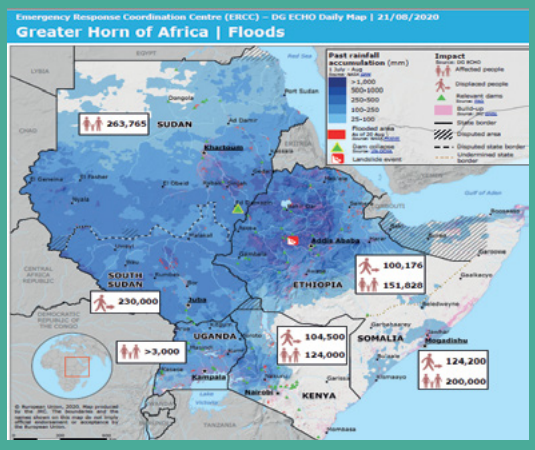

المصادر: Map 1: "Sudan, flood situation", Emergency Response Coordination Centre (ERCC) – DG ECHO Daily Map, 29 August 2019; Map 2: "Greater Horn of Africa, floods", Emergency Response Coordination Centre (ERCC) – DG ECHO Daily Map, 21 August 2020.(يصدر قريباً).

وقد أصابت آثار الفيضانات أكثر من 650,000 شخص حتى الآن، ودمرت أو ألحقت أضراراً بأكثر من 125,000 منزل، وأدت إلى مقتل 39 ضحية في 17 ولاية من ولايات البلد، البالغ عددها 18، ما دفع الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر. وتؤثر الفيضانات على زراعة الكفاف والمحاصيل التجارية والأمن الغذائي لنحو 8.1 مليون شخص، منهم 2.7 مليون نازح ولاجئ من جنوب السودان. ولم تقتصر الأضرار على قطاعي الزراعة والمياه، بل طالت أيضاً 2,671 مرفقاً صحياً، ما قوّض إلى حد كبير القدرة على الاستجابة للاحتياجات الطارئة، وأضاف إلى الضغوط التي تثقل بها الجائحة القطاع الصحي أصلاً. واستُخدمت المدارس كملاجئ مؤقتة للأسر النازحة، غير أنها بلغت أقصى طاقاتها الاستيعابية.

ومن المتوقع أن تصل معدلات الفقر إلى 53.4 في المائة في عام 2020 لترتفع إلى 55.6 في المائة في عام 2021، وذلك من جراء انخفاض القوة الشرائية، الناجم بدوره عن ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت 136 في المائة في عام 2020 لتقوض القوة الشرائية حتى للذين لا تزال لديهم مصادر للدخل في البلد، ولتؤثر على سُبُل عيش عشرات الملايين من السودانيين. وإذا لم يتحول الاقتصاد عن منحى التباطؤ، ستتأثر فرص العمل والأجور الحقيقية وتدفقات التحويلات المالية التي انخفضت بالفعل بمقدار 500 مليون دولار في عام 2020. ويُقَدَّر المبلغ اللازم لسد فجوة الفقر بنحو 10.2 مليار دولار. ومع بلوغ الفقر هذا المستوى والعمق، لا يمكن القضاء عليه من خلال عملية تضامنية محلية لإعادة توزيع الثروة. بل بات دعم المانحين الدوليين ضرورياً لتيسير الانتعاش في الوقت الحاضر وعلى الأمد الأبعد.

وستستمر فجوة عدم المساواة في الاتساع، وسيقع الأثر الأشد على الفقراء، ليس فقط لأنهم أكثر عرضةً للفيضانات ولمخاطرها، بل أيضاً لأنهم يعتمدون اعتماداً كبيراً على دخل غير مستقر متأتٍّ من الزراعة وصيد الأسماك وغير ذلك من الإيرادات المرتبطة بالنظام الإيكولوجي. وبالنتيجة، فالموارد المتاحة لهم ضئيلة نسبة إلى غيرهم، كما أنهم لا يتلقون دعماً كافياً، لا من مجتمعاتهم، ولا من النظام المالي، ولا من شبكات الأمان الاجتماعي.

المصادر: Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Sudan revised humanitarian response Coronavirus disease 2019 (COVID-19)" May – December 2020; and E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.10.

المعدلات إلى 62.5 في المائة في عام 2020، ثم إلى 47.5 في المائة في عام 2021. وقد فاقم تخفيض قيمة العملة في عام 2018، وكذلك القيود المفروضة على ميزان المدفوعات في السودان من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وأعقب ذلك تضخم مفرط بلغ 63.3 في المائة في عام 2018. واستمر التضخم المفرط في عام 2019، وأجج مظاهرات واضطرابات سياسية انتهت بتنحي الرئيس البشير.

ولا تزال أقل البلدان العربية نمواً مستوردة صافية، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية 13 مليار دولار والواردات 18 مليار دولار في عام 2019. وتمثل الصادرات البينية نحو 52 في المائة من إجمالي الصادرات، مدفوعة بالدرجة الأولى بصادرات السودان، التي صدَّرت ما قيمته 4.8 مليار دولار إلى بلدان عربية أخرى في عام 2019. واستحوذت الواردات من آسيا والمحيط الهادئ على 43 في المائة من إجمالي الواردات في عام 2019، وذلك، بالدرجة الأولى إلى موريتانيا والصومال والسودان. وقد استوردت هذه البلدان مجتمعة ما قيمته 6.7 مليار دولار في عام 2019. وفي العام نفسه، استحوذت بلدان عربية وأوروبية أخرى على نحو 48 في المائة من إجمالي الواردات.

الشكل 10.2 **الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في أقل البلدان العربية نمواً، 2017-2021**

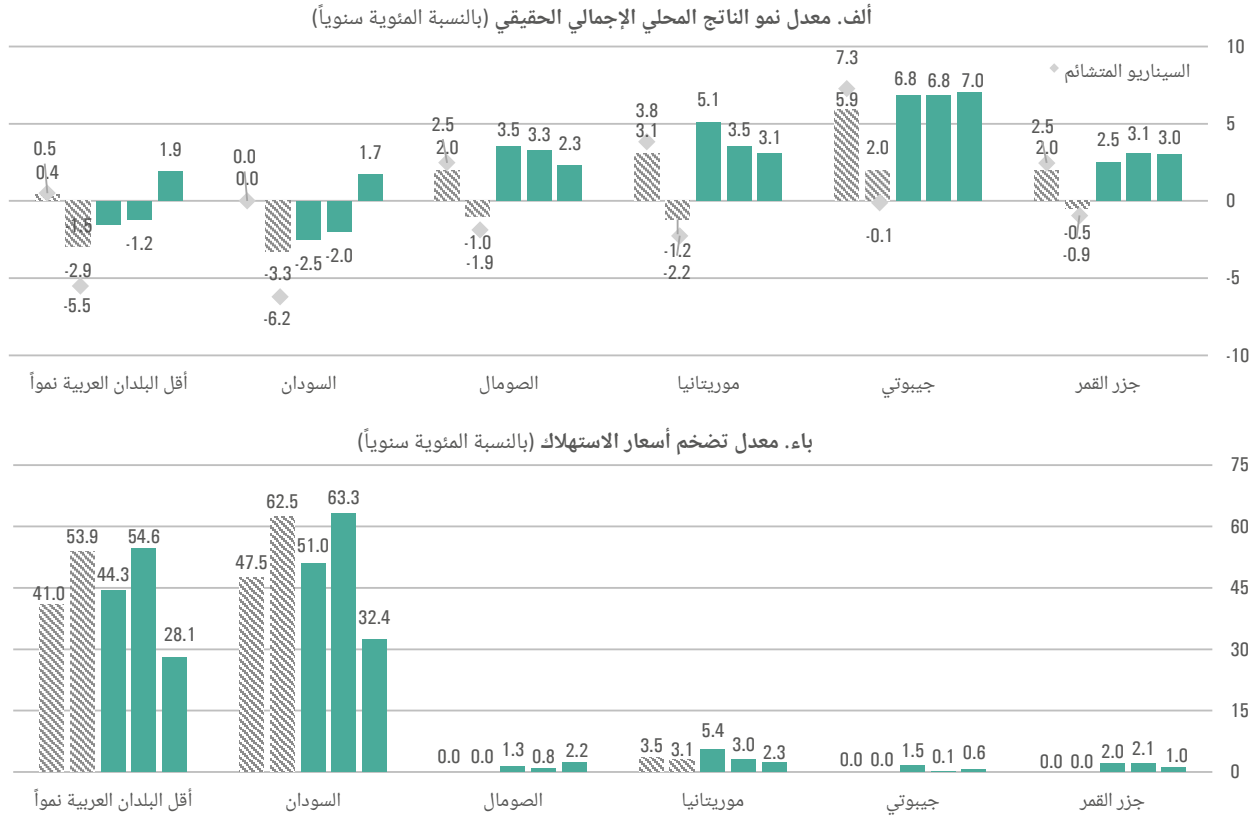

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ DESA, World Economic Situation and Prospects as of mid-2020, World Economic Situation and Prospects 2020؛ بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا.

وتعتمد أقل البلدان العربية نمواً اعتماداً كبيراً على الدعم الخارجي لمواجهة تحدياتها الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما القيود التي تواجه ميزان المدفوعات والقدرة على تحمُّل الديون. وسجل حسابها الجاري الموحد عجزاً بنسبة 13.3 في المائة في عام 2019. ومن المتوقع أن تتدهور التجارة بدرجة أكبر، فتخسر الصادرات ما متوسطه 11.1 في المائة في عام 2020، مع انخفاض لا يتجاوز 6.6 في المائة في الواردات. وسيكون التعافي بطيئاً في عام 2021، مع زيادة الصادرات بنسبة 7.2 في المائة وزيادة في الواردات بنسبة 5.6 في المائة.

وعلى صعيد البلدان، عانت جميع أقل البلدان العربية نمواً من عجز في الحساب الجاري والمبادلات التجارية في عام 2019. وشهدت جزر القمر وجيبوتي عجزاً تجارياً كبيراً في عام 2019، بلغ، على التوالي، 30.2 و21.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي موريتانيا والسودان، بلغ العجز حوالي 9.9 في المائة. وفي جزر القمر والسودان،

من المتوقع أن ينخفض هذا العجز إلى 17.2 و2.2 في المائة على التوالي في عام 2020 بسبب انخفاض الواردات. وسيكون لذلك أثر إيجابي على عجز الحساب الجاري، الذي من المتوقع أن ينخفض إلى 4.7 في المائة في جزر القمر في عام 2020. وسيسجل الحساب الجاري، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فائضاً قدره 1.4 في جيبوتي و1.2 في المائة في السودان. وستستفيد جزر القمر وجيبوتي من منح تخفيف أعباء الديون التي أتاحها صندوق النقد الدولي من خلال «الصندوق

الشكل 11.2 **الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في أقل البلدان العربية نمواً، 2017-2021 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ DESA, World Economic Situation and Prospects as of mid-2020, World Economic Situation and Prospects 2020؛ بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا.

ملاحظة: ما من نتائج للصومال نظراً إلى عدم توفر أي بيانات بشأنها.

الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون»، ومن مساعدات الطوارئ التي يقدمها صندوق النقد الدولي لدعم ميزان المدفوعات والإنفاق الصحي (وذلك بقيمة 12 مليون دولار لجزر القمر و43 مليون دولار لجيبوتي). وحصلت موريتانيا على موافقة على تسهيل ائتماني قدره 130 مليون دولار من صندوق النقد الدولي.

وتعاني أقل البلدان العربية نمواً كافة من قيود شديدة على الميزانية. ولا تملك هذه البلدان إلا حيزاً مالياً محدوداً للتصدي لانتشار جائحة كوفيد-19، ولمعالجة التداعيات

الشكل 12.2 **الأوضاع المالية لأقل البلدان العربية نمواً، 2017-2021 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ DESA, World Economic Situation and Prospects as of mid-2020, World Economic Situation and Prospects 2020؛ بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا.

ملاحظة: ما من نتائج للصومال نظراً إلى عدم توفر أي بيانات بشأنها.

المالية المترتبة على تدابير الإغلاق المتصلة بالجائحة. وتركز سياساتها أساساً على الوقاية والاحتواء، لا على التصدي للعواقب الاقتصادية، فاكتفت حكوماتها بإعلانات عامة عن زيادة الإنفاق على الصحة. وقد خُصِّص قسم من المساعدة التي تلقتها جزر القمر وجيبوتي لزيادة الإنفاق على قطاع الصحة لمكافحة الفيروس. كما تلقت جزر القمر مساعدات مالية بقيمة 12 مليون دولار من صندوق النقد الدولي لمعالجة آثار الإعصار الذي وقع في عام 2019.

وفي عام 2020، من المتوقع أن يتسع العجز المالي في جيبوتي والسودان، مع زيادة العجز من 2.8 في المائة إلى 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي، ومن 1.7 إلى 8.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السودان. وتعزى الزيادة الكبيرة في العجز في السودان إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وكذلك إلى زيادة النفقات بنسبة 125 في المائة في عام 2020، علاوة على أن الإيرادات لم ترتفع إلا بنسبة 29 في المائة فقط. وسيشهد العجز المالي في جزر القمر تحسناً طفيفاً، فيتقلص من 2 إلى 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة للمساعدة المالية التي تلقتها. ويبدو أن موريتانيا أقل تأثراً بالجائحة، ويتوقع لميزانها المالي أن يسجل فائضاً طفيفاً، بنسبة 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وقد أظهر هذا البلد قدراً كبيراً من المنعة إزاء الصدمات الخارجية، مع سيطرة على الإنفاق العام وزيادة في إيرادات التعدين.

واو. ملاحظات ختامية

من المرجح أن يُغرِق تفشي جائحة كوفيد-19 المنطقة العربية في ركود خلال عام 2020. وفي البلدان المصدِّرة للنفط، سيتسبب الانخفاض غير المسبوق لأسعار النفط، وصدمة العرض التي تزامنت معه، بتعميق الركود. في حين وقعت صدمة للطلب في سوق النفط بسبب عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم وانقطاع سلاسل الإمداد والإنتاج.

وعانت بلدان الدخل المتوسط من الركود الذي يؤثر على شركائها التجاريين، فتأثر الطلب على صادراتها، كما تضررت فيها قطاعات السياحة، وتعطلت تدفقات التحويلات المالية. ويؤثر الركود في البلدان المتقدمة النمو كذلك على البلدان العربية المتأثرة بالصراع وعلى أقل البلدان العربية نمواً من خلال تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية.
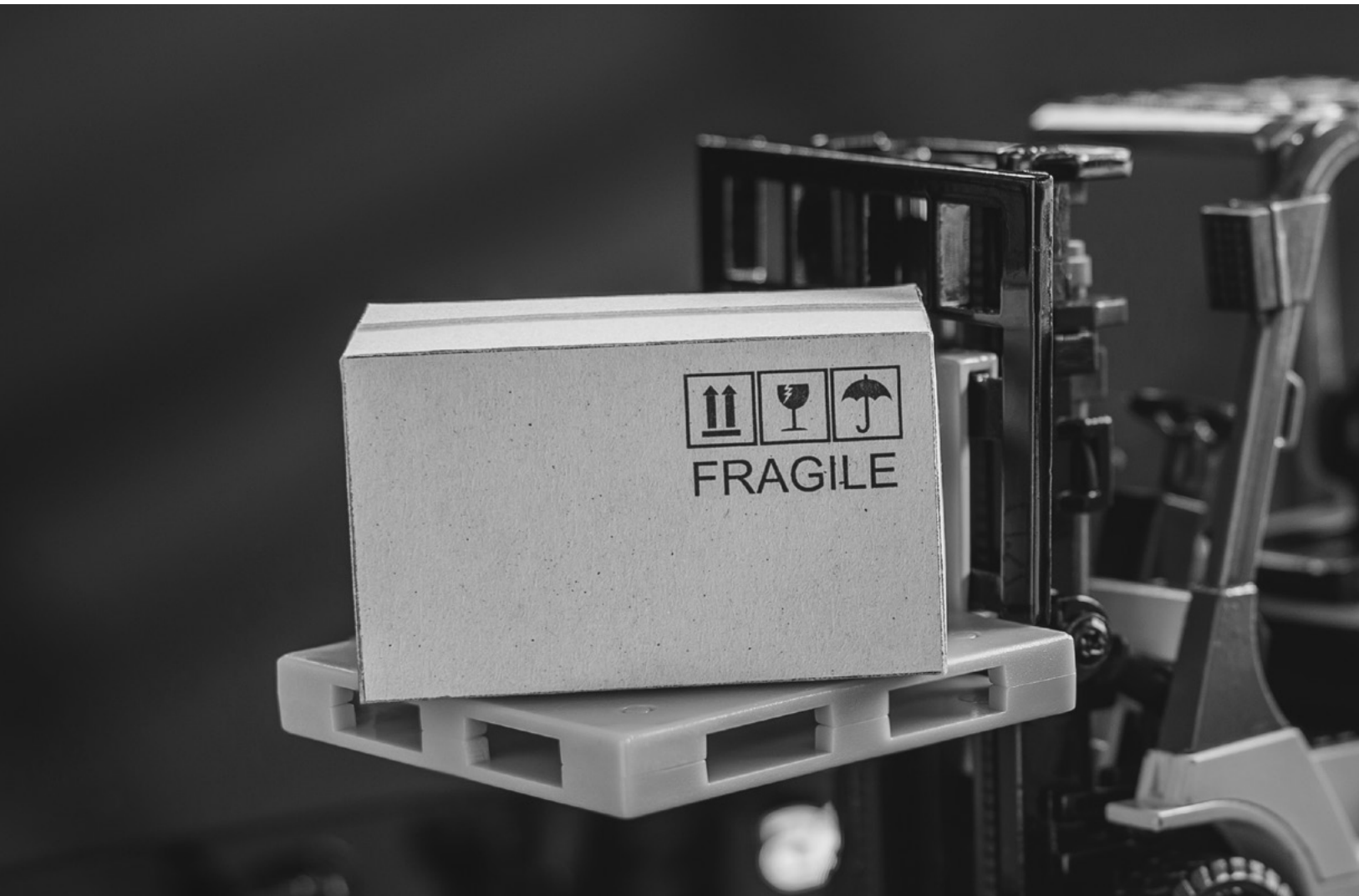
يعتمد الانتعاش في عام 2021 إلى حد كبير على نجاح حزم التحفيز التي تعتمدها بلدان المنطقة، والتي تتجاوز قيمتها 180 مليار دولار، وكذلك على الانتعاش الاقتصادي للبلدان الشريكة وحزم التحفيز المعلنة فيها أيضاً.